



Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/4/Add.1  
18 June 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

٢٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية، عملاً بالفقرتين ٢(أ) و ٢(ب)

من المادة ٢٢، والمادة ٢٢ من الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة  
أمريكا اللاتينية والكاريبية عن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك التقارير  
عن العملية القائمة على المشاركة، وعن الخبرات المكتسبة والنتائج  
المحرزة في إعداد وتنفيذ برامج العمل

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة  
من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية،  
والتقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية  
والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية

مذكرة أعدتها الأمانة

## المحتويات

الصفحة      الفقرات

### الجزء الأول

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة من البلدان  
الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي .....

٥      ٩٢- ١

أولاً - مقدمة .....

٥      ١٠- ١

ثانياً - استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة .....

٦      ٢٤- ١١

ثالثاً - توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية.....

٨      ٦٧- ٢٥

ألف - عمليات إشراك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية ..

٩      ٣٨- ٢٨

باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية .....

١٠      ٤٥- ٣٩

جيم- حشد الموارد وتنسيقها على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك

١١      ٥٠- ٤٦

عمليات إبرام اتفاقات الشراكة .....

دال - أوجه الترابط والتآزر مع اتفاقيات بيئية أخرى، وعند الاقتضاء مع

١٢      ٥٤- ٥١

استراتيجيات التنمية الوطنية .....

هاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولنظم الإنذار المبكر للحد من آثار

١٣      ٦٠- ٥٥

الجفاف .....

واو - رصد وتقييم الجفاف والتصحر.....

١٤      ٦٥- ٦١

زاي - وصول البلدان الأطراف المتأثرة، لا سيما البلدان الأطراف النامية

١٥      ٦٧- ٦٦

المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة .....

رابعاً - الدروس المستخلصة.....

١٥      ٨٣- ٦٨

ألف - الدروس المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية ...

١٥      ٨٠- ٦٨

باء - الدروس المستخلصة من نظام تقديم التقارير .....

١٧      ٨٣- ٨١

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات.....

١٨      ٩٢- ٨٤

### الجزء الثاني

التقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة

٢٠      ١٨٩- ٩٣

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .....

المحتويات (تابع)

الصفحة      الفقرات

الجزء الثاني (تابع)

٢٠	٩٣	.....	أولاً - مقدمة
٢٠	٩٤-١٠١	.....	ثانياً - معلومات أساسية
٢٢	١٠٤-١٠٢	.....	ثالثاً - موجز توليفي للاتجاهات المتعلقة ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية ..
٢٢	١٣٦-١٠٥	.....	رابعاً - التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية.....
٢٢	١٠٩-١٠٥	.....	ألف- برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة غران تشاكو أمريكيانو
٢٣	١١٧-١١٠	.....	باء - برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة بونا أمريكانا.....
٢٥	١٢٧-١١٨	.....	جيم - برنامج العمل دون الإقليمي في منطقة ميزوأريكا.....
٢٧	١٣٢-١٢٨	.....	دال - برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة هيسبانيولا.....
٢٨	١٣٦-١٣٣	.....	هاء - إدماج الأنشطة ذات الأولوية في مكافحة التصحر في إطار اتفاق الشراكة بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي ....
٢٩	١٦٢-١٣٧	.....	خامساً- إعداد برنامج العمل الإقليمي وتنفيذه .....
٢٩	١٤٢-١٣٨	.....	ألف- معايير ومؤشرات لرصد التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٣٠	١٥٠-١٤٣	.....	باء - شبكة معلومات التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .....
٣٢	١٥٦-١٥١	.....	جيم - الإدارة المتكاملة لمقالب المياه في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.....
٣٣	١٦٢-١٥٧	.....	دال - خطة التعاون الأقليمية بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي .....
٣٤	١٨٩-١٦٣	.....	سادساً- الاستنتاجات .....
٣٤	١٦٩-١٦٥	.....	ألف- عمليات المشاركة التي ينخرط فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية .....
٣٥	١٧٢-١٧٠	.....	باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية.....
٣٦	١٧٦-١٧٣	.....	جيم - تعبئة وتنسيق الموارد على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك إبرام اتفاقات الشراكة.....

## المحتويات (تابع)

### خامساً - (تابع)

الصفحة      الفقرات

٣٧	١٨٠-١٧٧	..... استراتيجيات إنمائية وطنية
٣٧	١٨٣-١٨١	..... آثار الجفاف
٣٨	١٨٦-١٨٤	..... رصد وتقييم الجفاف والتصحر
٣٩	١٨٩-١٨٧	..... المناسب من التكنولوجيا والمعارف والدراية

### المرافق

٤٠	.....	الأول - قائمة البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية
٤١	.....	الثاني - حالة برامج العمل والمحافل/حلقات العمل الوطنية

## الجزء الأول

التوليف والتحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدمة  
من البلدان الأطراف المتأثرة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي

### أولاً - مقدمة

١- وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "يرسل كل طرف إلى مؤتمر الأطراف، عن طريق الأمانة الدائمة، تقارير عن التدابير التي اتخذها من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية كيما ينظر فيها المؤتمر في دوراته العادية".

٢- وورد تحديد شكل ومضمون التقارير الوطنية في الفقرة ١٠ (أ) من المقرر ١١/م أ-١. وأعدت أمانة الاتفاقية، بالتعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة، دليلاً للمساعدة (ICCD/COP(3)/INF.3) صُمم لتقديم شكل موحد وتوصيات عملية ودعم لإعداد التقارير الوطنية.

٣- وتم إعداد التقارير الوطنية الأولى للبلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي، في أوائل عام ٢٠٠٠ لكي تستعرض في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف.

٤- واستند التوليف الأول (ICCD/COP(4)/3/Add.2(D)) إلى تقارير وطنية وردت من ٣٠ بلداً من البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي، وهو العدد المطابق لعدد البلدان التي صادقت على الاتفاقية آنذاك. وألقت التقارير الضوء على التقدم الهام المحرز في تنفيذ الاتفاقية في المنطقة، وكذلك على القيود الهامة التي تعترض سبيل تنفيذها.

٥- وأكدت أول عملية لتقديم التقارير على أن أهم مجموعة من المشاكل التي تؤثر على البلدان في المنطقة هي مشاكل ناجمة عن أنشطة بشرية، أي: إزالة الأحراج، وتلوث المياه، واتباع ممارسات زراعية غير مناسبة. فأنشطة الإنسان تولد آثاراً بيئية واجتماعية واقتصادية ومالية سلبية. واستئصال شأفة الفقر كسبب أو نتيجة لتردي التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة يعطي الأولوية في مكافحة التصحر.

٦- ولمعالجة هذه المشاكل، ما انفكت البلدان تصوغ وتعتمد قوانين وسياسات لتيسير تنفيذ البرامج ووضع مشاريع تتناول مسائل بيئية عديدة. فقد ساعدت عملية بناء المؤسسات لا سيما في السنوات الأربع الأخيرة البلدان على إدماج تنفيذ الاتفاقية في الإطار البيئي لتلك البلدان. وتبين الإحصاءات أن ٥٣ في المائة من البلدان

كانت قد صادقت على الاتفاقية في سنة ١٩٩٧. وفي أوائل عام ٢٠٠١، زاد هذا العدد فبلغ ٩١ في المائة، وحتى يومنا هذا وقعت و/أو صادقت على الاتفاقية جميع بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٧- ومن المنظور المؤسسي، لوحظ إحراز تقدم هام في تنفيذ الاتفاقية. وكانت جميع البلدان الأطراف تقريباً قد أنشأت وقت العملية الأولى لتقديم التقارير، هيئات تنسيق وطنية، لكن بعضها لم يكن عاملاً. وعينت جهات التنسيق، وأخذت جميع البلدان الأطراف تعتمد تدابير سياسية وقانونية لتعزيز عملية تنفيذ الاتفاقية.

٨- غير أن ما اتخذ من تدابير سياسية ومؤسسية وما أحرز من تقدم ورد ذكره أعلاه لم يكن كافياً لمكافحة التصحر والجفاف؛ وتم التشديد على الحاجة إلى إدراج التصحر والجفاف في جداول الأعمال الوطنية للحكومات.

٩- ولم يتمكن المستفيدون من الموارد الطبيعية من الوصول إلى المعارف الأساسية و/أو التكنولوجيات المناسبة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية، بسبب قلة الآليات الفعالة لنشر المعارف وتكنولوجيا المعلومات في البلدان.

١٠- ويمكن إجراء تقييم إيجابي لعملية المشاركة في إعداد برامج العمل الوطنية. وجميع البلدان الأطراف، لا سيما تلك التي قطعت شوطاً كبيراً في صياغة برامج عملها الوطنية، تذكر في تقاريرها أنها اتخذت تدابير تتضمن مشاركة المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية والرابطات النسائية، في عملية المشاورة بشأن صياغة برامج العمل الوطنية وفي صياغة وتنفيذ المشاريع على المستوى المحلي.

## ثانياً - استعراض التقارير الوطنية والاتجاهات الناشئة

١١- تكشف العملية الثانية لتقديم التقارير من جانب البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي النقاب عن وجود اختلافات بالمقارنة مع العملية الأولى لتقديم التقارير. ففي بداية عام ٢٠٠٠، كانت البلدان تقوم بجمع المعلومات عن جميع الأنشطة المنفذة لمكافحة التصحر، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها قبل التوقيع على الاتفاقية. وهذه العملية هي عملية جمع معلومات استغرقت أربع سنوات. والهدف الرئيسي للتقرير الوطني الثاني هو تأوين معلومات العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١. غير أن غالبية التقارير تسجل تاريخ تنفيذ الاتفاقية في البلدان المقدمة لتلك التقارير، وتجمع بين معلومات عن الفترة ما قبل العملية الأولى لتقديم التقارير وبين معلومات ينبغي أخذها في الاعتبار في العملية الثانية لتقديم التقارير. وفي حالات عديدة، ليس من الواضح ما هي الفترة التي تتعلق بها المعلومات.

١٢- وفي عام ٢٠٠٢، قدم ٢٨ تقريراً قبل انتهاء الموعد النهائي لتقديمها، وذلك بعد أن وقعت و/أو صادقت على الاتفاقية جميع بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي البالغ عددها ٣٣ بلداً، وبعد أن تلقت الدعم المالي لإعداد التقارير جميع البلدان المؤهلة له.

١٣- وتشدد معظم التقارير على الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي والسياسة العامة في غالبية البلدان، وهذه الصعوبات التي تحدد الأولويات التي يتم إقرارها على المستوى الوطني. وأما الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تواجهها بعض البلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فتحد من قدرتها المالية على تنفيذ سياسات وتدابير بيئية. وتشير بعض التقارير إلى أنه على الرغم من عمليات التكيف والإصلاح الاقتصاديين البعيدة المدى، فإن المسائل المعنية لا تزال تدرج كأولويات وطنية للتنمية. ومع ذلك، فإن جداول أعمال هذه البلدان لا تزال "اقتصادية" إلى حد كبير ولا يوجد إدراك كاف للروابط بين تعزيز سياسات وتدابير مكافحة التصحر وبين الجفاف والتنمية الاقتصادية.

١٤- وتشير بعض التقارير إلى أن العوامل المشار إليها أعلاه (الأزمة المالية والأثر الاقتصادي على السياسات) تنطبق على المناطق المعرضة للجفاف والتصحر أكثر مما تنطبق على مناطق أخرى. ففي المناطق الجافة، يكون التأثير بالأخطار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية شديداً شدة بالغة ولا يمكن اتخاذ التدابير المناسبة بسبب قلة الموارد المالية. وهذه الحالة تزداد سوءاً في سياق تسارع تغير المناخ واشتداد الصعوبات الاقتصادية. ويؤدي ذلك إلى زيادة الخطر الذي يهدد سبل عيش السكان المحليين.

١٥- وتذكر التغيرات السياسية أيضاً في عدد من التقارير كعقبات في سبيل تنفيذ الاتفاقية وفعالية جهات التنسيق. ويشكل ارتفاع معدل تبدل جهات التنسيق الوطنية عقبة أخرى في سبيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٦- وتشير معظم التقارير إلى الجانب المالي صراحة باعتباره عقبة حاسمة تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقية. وتلقي هذه التقارير الضوء على قلة الآليات الفعالة لسياسات التمويل لمكافحة التصحر والجفاف في المنطقة. وتفتقر هيئات التنسيق الوطنية للتمويل الكافي ولا تملك مركزاً قوياً في اعتماد وتنفيذ القرارات ذات الصلة بالاتفاقية. وتشير التقارير إلى أن الاتفاقية والسياسات الوطنية التي ترمي إلى مكافحة التصحر، وتردي الأراضي، والجفاف، يمكن أن تحظى باهتمام أكبر إذا ما حُصِّص مزيد من الأموال من خلال التعاون الدولي.

١٧- ويمكن تقسيم المسائل ذات الأولوية لدى البلدان إلى مجموعتين. فمن جهة، لا يزال مهماً إدماج أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في السياسات الوطنية والقطاعية. فقد بذلت جهود هائلة في هذا الاتجاه، فقد اتخذت، على سبيل المثال، بعض بلدان منطقة الكاريبي خطوات لتحديد وإنشاء إطار مشترك لقضايا تتعلق بالجفاف والتحات الساحلي وتردي التربة في إطار جداول أعمالها المتعلقة بالبيئة. كما أنها تبذل جهوداً لإدماج مبادئ الاتفاقية في أطرها القانونية والمؤسسية وإيجاد بيئة للسياسة العامة تفضي إلى ظهور أوجه التآزر.

١٨- ومن جهة أخرى، يكون للتصحر في بلدان أخرى أثر اجتماعي واقتصادي كبير. وبالنسبة للبلدان التي قامت بالفعل بصياغة برامج عملها الوطنية، تمر الاتفاقية حالياً في مرحلة جديدة من مراحل التنفيذ. فالأولويات الرئيسية هي

اتخاذ إجراءات محلية مثل استصلاح الأراضي المتردية، وتعزيز إدارة المياه على مستوى مقالب المياه أو الأحواض الصغيرة، وجمع وتطبيق المعارف والتكنولوجيات التقليدية، وتمويل المشاريع الصغيرة لمستخدمي الأراضي.

١٩- ومن منظور اقتصادي، ظهرت مسألة جديدة في بعض التقارير تتعلق بإسناد قيمة لخدمات تقدمها الموارد الطبيعية. ويقدم النظام البيولوجي - الإنتاجي الأرضي والموارد الطبيعية الأخرى خدمة بيئية ينبغي إدراجها في نظام و/أو آلية الدفع. ومن شأن نظام و/أو آلية الدفع الإسهام في صون واستخدام الموارد الطبيعية بصورة قابلة للإدامة ومراقبة ترددي الأراضي.

٢٠- وترد في جميع التقارير إشارة إلى أهمية عملية المشاركة في التنفيذ الفعال للاتفاقية. فإشراك منظمات المجتمع المدني في هذه العملية أدى إلى التعاون فيما بينها تعاوناً يمكن توسيع نطاقه وتعزيزه.

٢١- وثمة جانب آخر يتطلب الاهتمام به هو مشاركة السكان المحليين مشاركة مباشرة في عملية صياغة وتنفيذ سياسات البيئة والتنمية. وينبغي الإشارة بصورة خاصة إلى برلمان آيمارا حيث يناقش السكان الأصليون في الوقت الحاضر أموراً منها كيفية مكافحة التصحر.

٢٢- وبوجه عام، لا تغطي التقارير إلا قليلاً مؤشرات تقييم ورصد عملية التصحر والجفاف. وغالبية البلدان لا تملك الموارد الكافية للاضطلاع بهذه المهمة.

٢٣- وتشير بعض التقارير إلى المعارف التقليدية. وقد بذلت أو لا تزال تبذل جهود لجمع التكنولوجيات والمعارف الأصلية، غير أنه لا ترد أية إشارة إلى كيفية تقييم إمكانية تطبيقها في سياق اقتصاد معاصر. وتشير بعض البلدان إلى "التكنولوجيا التقليدية القائمة على عدم الحراثة"، و"نمو الكتلة الإحيائية" كبديلين عن الزراعة لأغراض الربح.

٢٤- ولم تتناول المسائل الجنسانية إلا تقارير قليلة. ويمكن تفسير ذلك بكون التقارير الأولى قد تطرقت لهذه المسائل.

### ثالثاً - توليف المعلومات الواردة في التقارير الوطنية

٢٥- تنظر بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى تنفيذ الاتفاقية باعتباره جزءاً من الحل لمشاكلها المتعلقة بالبيئة. وأشارت غالبية البلدان الأطراف في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية في تقاريرها إلى أنها لا تملك موارد مالية يمكن التنبؤ به، وموارد بشرية كافية، وإطاراً مؤسسياً وقانونياً والقدرة التكنولوجية اللازمة.

٢٦- وتشير نسبة ١٨ في المائة من التقارير إلى أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تواجه قيوداً اقتصادية شديدة، وأزمة مالية، وعمليات تكيف هيكلية. ونتيجة لذلك، تقوم أزمة في سبيل تمويل السياسات الوطنية، لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه وأن يمتد إلى بلدان أخرى.



٢٧- إن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية متأثرة تأثراً كبيراً بتردي الأراضي، والتصحر، والتحات الساحلي، والجفاف والكوارث الطبيعية؛ وتتراكم لديها أيضاً مشاكل بيئية واجتماعية، ويتطلب التغلب عليها جهوداً مالية ومؤسسية وتقنية هائلة. وتبين هذه الحالة أن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية لا تشكل "منطقة حضراء" ولا هي "جنة طبيعية" كما يزعم في أحيان كثيرة.

#### ألف - عمليات إشراك المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية

٢٨- تشير التقارير إلى نهج عديدة يمكن إتباعها في عملية المشاركة. وتؤكد جميعها على أهمية هذه العملية في نجاح تنفيذ الاتفاقية. وتبين هذه الحقيقة استعداد البلدان لتشجيع جهات فاعلة مختلفة في المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والمجتمع العلمي، والقطاع الخاص وجمعيات مختلفة على المشاركة في تنفيذ الاتفاقية.

٢٩- وتسعى جميع البلدان إلى إيجاد فرص لحفز جميع الجهات المعنية الرئيسية على بلوغ نتائج قابلة للإدامة. فقد شهدت بلدان مختلفة تنظيم حملات والاحتفال بـ"اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف" (١٧ حزيران/يونيه) لزيادة توعية الجمهور. واستخدمت بعض بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي حملات التوعية لتحديد أولوياتها في برامج العمل الوطنية.

٣٠- وعلى غرار ذلك، كان إعداد التقارير بمثابة فرصة لحشد المؤسسات والمجتمع المدني في المنطقة. فقد قام ٩٤ في المائة من البلدان الأعضاء بتنظيم اجتماعات على المستوى الوطني لجعل على تقاريرها مشروعة ومقبولة.

٣١- وساهمت فعاليات المجتمع المدني مساهمة هامة في إطلاق برامج عمل وطنية في بعض البلدان التي لم يبدأ فيها أي إجراء لمكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف. وساهمت حملات التوعية في قطاعات مختلفة من قطاعات المجتمع المحلي في تحديد المشاكل والأولويات. وفي بعض الحالات، أحرزت هذه العملية تقدماً، مما أدى إلى صياغة برامج عمل وطنية تنتظر الموافقة عليها.

٣٢- ويتمثل جانب آخر من جانب عملية المشاركة في قيام منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية بتحديد الاستثمارات ذات الأولوية في المناطق المتأثرة. ويشير ١٤ في المائة من التقارير إلى أن جهات معنية مختلفة قد شاركت مباشرة في صياغة مشاريع وتحديد موارد مالية. وهذه المنظمات قادرة بالفعل على الوصول إلى الموارد المالية لتنفيذ المشاريع. ولدى أحد هذه البلدان آلية مالية مخصصة بصورة حصرية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية.

- ٣٣- وشدد ١١ في المائة من التقارير على مشاركة المجتمعات الأصلية في مكافحة التصحر وتخفيف حدة آثار الجفاف. وبوجه الخصوص، شارك برلمان آيمارا، الذي أنشئ في سياق برنامج العمل دون الإقليمي ليوبا أمريكانا، في عدد من القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واستئصال شأفة الفقر.
- ٣٤- وتؤدي عملية المشاركة على المستوى المجتمعي أيضاً دوراً في جمع البيانات ورصد إدارة الموارد الطبيعية. وتشير إحدى البلدان في تقريرها إلى مشاركة المجتمعات المحلية في اختيار واستخدام مؤشرات استعداداً لتشخيص البيئة. وتنفذ حالياً عملية بناء قدرات المجتمعات المحلية بالنظر إلى أثر أنشطتها على تردي الأراضي، والموارد المائية، وإدارة الأحراج، وما إلى ذلك.
- ٣٥- وتشير ٣٠ في المائة من التقارير إلى المساهمة الهامة التي تقدمها الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر والجفاف لتنفيذ الاتفاقية.
- ٣٦- وتذكر المسألة الجنسانية في ٢٦ في المائة من التقارير. وقدمت بعض البلدان تعليقات عامة؛ ولم يتخذ إلا بلد واحد تدابير محددة لتيسير وتحسين مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاقية وسياسات البيئة.
- ٣٧- وأخيراً، يشير أحد التقارير إلى مشكلة مفاهيمية تتعلق بشكل عملية المشاركة وصله هذه المشكلة بمفهوم التآزر والكفاءة. ويمكن تعزيز هذه العملية من خلال زيادة فعالية تنسيق مشاركة المجتمع المحلي.
- ٣٨- ويؤكد ٤٥ في المائة من التقارير المقدمة أن التقدم المحرز في عملية المشاركة أسهم بفعالية في مختلف الجوانب المشار إليها أعلاه.

#### باء - الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

- ٣٩- يشير ٤٨ في المائة من البلدان الأطراف المقدمة للتقارير إلى إحراز تقدم بصدد الأطر التشريعية والمؤسسية في ثلاثة اتجاهات رئيسية: `١` صياغة التشريعات في مجالات تتعلق بالتصحر، مثل الغابات وموارد المياه، `٢` الإصلاحات القانونية التي تستهدف تيسير سياسات ولوائح متسقة لمكافحة التصحر والجفاف، `٣` القوانين واللوائح التي تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية، وإنفاذ هذه القوانين والأنظمة.
- ٤٠- ويشير ١٥ في المائة من تقارير البلدان الأطراف إلى قوانين جديدة بشأن الغابات وتردي الأراضي. وقد اعتمدت هذه الصكوك القانونية أو هي قيد الاعتماد في برلمانات هذه البلدان. وتشير نسبة أخرى من التقارير تبلغ ١٢ في المائة إلى التقدم المحرز في ضمان التنفيذ الصحيح للقوانين واللوائح القائمة في مجالات مثل، تحديد الأراضي، والضرائب وغيرها من الالتزامات المتصلة بإدارة الغابات.

٤١- أما إعلان سان جورج بشأن مبادئ الاستدامة البيئية الصادر عن منظمة دول شرق الكاريبي فقد أثر تأثيراً سياسياً ومؤسسياً هاماً في بلدان شرق الكاريبي عن طريق تشجيع إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية لتحقيق الاتساق في قطاع البيئة وتعزيزه، وتحديد تردي الأراضي، والجفاف، والتحات الساحلي كقضايا رئيسية. وعلى غرار ذلك، وقعت بلدان أمريكا الوسطى على بروتوكول تيغوسيغالبا الذي وضعتة لجنة بلدان أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، للتشجيع على اتباع نهج مشترك في معالجة قضايا البيئة، التي تشمل التصحر والجفاف، وذلك من خلال لجنة تعنى بالتصحر والجفاف وتتألف من جهات التنسيق الوطنية.

٤٢- واعتمدت ستة من بلدان المنطقة برامج عملها الوطنية ويقوم ١٣ بلداً بصياغة و/أو اعتماد مثل هذه البرامج. ويشكل ذلك زيادة بنسبة ١٩٠ في المائة في عدد البلدان التي شرعت في عملية وضع برامج العمل الوطنية.

٤٣- ومن الواضح أنه تم استخدام النهج التصاعدي لتنفيذ الاتفاقية. بيد أن نسبة تتجاوز ٤٠ في المائة من التقارير تشير إلى الحاجة إلى إنشاء هيئات سياسية ووضع خطط لمكافحة التصحر على مستوى البلدية والمقاطعة و/أو البلد. وتشدد التقارير على الحاجة إلى تيسير وضع تدابير مؤسسية جديدة لتحسيد المشاريع التي تم صياغتها فعلاً. وتسعى بلدان عديدة إلى إحراز نتائج حتى دون أن تحدد بوضوح ترتيباتها المؤسسية، مثل اعتماد برامج عملها الوطنية. ولهذا النهج آثار على المستوى الوطني لأنه لم يتم بالكامل تلبية الحاجة إلى أموال يمكن التنبؤ بتوفرها لتنفيذ الاتفاقية.

٤٤- وتعتمد حالياً بعض النهج المبتكرة في أماكن يهددها الجفاف والتحات الساحلي تهديداً خطيراً، بسبب خصائصها المناخية والبيئية والتضاريسية. وفي إطار صياغة برامج العمل الوطنية، تسعى البلدان إلى التآزر مع الهيئات الأخرى التي تستخدم نهج النظام الإيكولوجي، لا سيما صون التنوع البيئي.

٤٥- وعلى الرغم من تحسن مركز هيئات التنسيق الوطنية في المنطقة، لا يزال مستوى استقلالها المالي منخفضاً كما كان في فترة العملية الأولى لتقديم التقارير.

جيم - حشد الموارد وتنسيقها على المستويين المحلي والدولي، بما

في ذلك عمليات إبرام اتفاقات الشراكة

٤٦- يشكل الحصول على التمويل تحدياً كبيراً بالنسبة لبلدان المنطقة. وتشير معظم التقارير إلى أن المساعدة المالية لا تزال غير كافية ولا يمكن التنبؤ بها على جميع مستويات تنفيذ الاتفاقية وذلك رغم ما حدث من تحسن في توافر بعض الموارد المالية.

٤٧- وقد طلبت بعض البلدان التي كانت بصدد إعداد برامج عملها الوطنية في العام الماضي إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تزودها بدعم مالي للانتهاء من إعداد هذه البرامج قبل إعداد التقرير الثاني. وبسبب الموارد المالية المحدودة، لم تتمكن أمانة الاتفاقية من دعم جميع البلدان. وتشدد بعض التقارير على الحاجة الماسة لوضع استراتيجية مالية لتيسير تدفق الموارد المالية التي تدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية.

٤٨- وتشير نسبة ٧٩ في المائة من التقارير إلى مشاكل تتعلق بأزمة الاقتصاد الكلي في المنطقة وبالقيود المالية وقيود الميزانية، مؤكدة أنه بدون موارد مالية إضافية لن يمكن استدامة تنفيذ الاتفاقية وبالتالي برامج العمل الوطنية. وزاد عدد البلدان التي استثمرت استثمارات متوسطة في الموارد الوطنية لمكافحة التصحر (بلغ إجماليها ١١,٥ مليون دولار في عامي ٢٠٠١/٢٠٠٢ واستفادت منها أكثر من ٢٦ ٠٠٠ أسرة).

٤٩- وجعل التعاون الدولي الثنائي ممكناً تعبئة قدر ضئيل من الموارد المالية لبعض البلدان. وتشير ثلاثة تقارير إلى وجود حاجة إلى زيادة كبيرة في حجم الموارد المقدمة لإجراء بحوث ووضع مشاريع في مجالي التصحر وتردي الأراضي.

٥٠- ومن ناحية المفاهيم، تشدد التقارير على الحاجة إلى مواصلة التحقيق في العلاقة بين الموارد الطبيعية والقضايا الاقتصادية، لا سيما التجارة، على أن يوضع في الاعتبار أن النظام البيولوجي الأرضي يقدم خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وأنه ينبغي وضع آلية لإسناد قيمة إلى ذلك النظام.

#### دال - أوجه الترابط والتآزر مع اتفاقيات بيئية أخرى، وعند الاقتضاء مع استراتيجيات التنمية الوطنية

٥١- اعتبرت التقارير الوطنية أن التآزر على المستوى الوطني هو أحد أهم القضايا. وأشار ٧٠ في المائة من هذه التقارير إلى الحاجة إلى تحديد أوجه التآزر على المستوى الوطني وفيما بين الاتفاقيات الدولية والسياسات الأخرى. بيد أن العمل الفعال لإقامة التآزر لا يزال في مراحله الأولية في معظم البلدان.

٥٢- كما ينبغي إيلاء الاهتمام إلى المبادرات التي أشارت إليها بعض التقارير والتي ترمي إلى إدماج مسائل التصحر في سياسات أخرى، مثل صون التربة، والاستخدام المستدام للموارد المائية والأحراج، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، ونظم المعلومات. وأبلغ طرفان عن نجاحهما في إدماج التصحر ومكافحة تردي الأراضي وتخفيف آثار الجفاف في السياسات المتعلقة بالموارد المائية.

٥٣- ويشير ٢٧ في المائة من التقارير إلى اتخاذ تدابير محددة لإنشاء علاقة عمل أوثق بين الاتفاقيات الشقيقة التي نشأت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في عام ١٩٩٢، ومن الأمثلة على تلك التدابير عقد اجتماعات لجهات التنسيق وتبادل المعلومات بصورة مكثفة. وإحدى الروابط

التشغيلية تطبيق الخبرات والمعارف المكتسبة في صياغة استراتيجيات التنوع البيئي. غير أنه، يصعب في هذه الحالة إجراء تقييم لهذه العملية لأن نتائجها غير أكيدة. ويقترح أحد التقارير أن يكون النهج الذي يتبع في معالجة التصحر مرتبطاً بصورة وثيقة بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. ويمكن لهذا النهج أن يكون جزءاً من استراتيجية تشجع على إقامة علاقة أوثق بين برامج العمل الوطنية الموضوعة في إطار الاتفاقية واتفاقية التنوع البيولوجي. وعلى غرار ذلك، يمكن إقامة روابط مع اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ.

٥٤ - وقدمت أمانة الاتفاقية دعماً مالياً وتقنياً إلى أربعة بلدان في المنطقة للحفز على التآزر فيما بين اتفاقيات ريو من خلال عقد اجتماعات وطنية. وبينت الاجتماعات أنه لا يمكن تحقيق التآزر في السياسات بصورة تلقائية، لكن التآزر هو نتيجة بذل جهود هادفة. وقام أحد البلدان بصياغة خطة للتآزر.

#### هاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولنظم الإنذار المبكر للحد من آثار الجفاف

٥٥ - يعلق ٣٠ في المائة من البلدان في تقاريرها الوطنية تعليقات منفصلة على استصلاح الأراضي المتردية. وقد اتخذت بعض المبادرات الهامة مثل تلك المتعلقة بإزالة الملوحة من التربة وإعادة التحريج، واضطلع بمشاريع نموذجية لإدارة التربة، واتخذت تدابير للتصديق على الأنشطة الإنتاجية. وقام بلدان من البلدان الأطراف، في إطار برامج عملهما الوطنية، بوضع مشاريع لمنع تملح التربة ولاستصلاح التربة المالحة.

٥٦ - ولم تذكر تدابير إعادة التحريج إلا في عدد قليل من التقارير. ويذكر أحد البلدان الأطراف أن برنامجاً لإعادة التحريج قد استصلاح أراض تبلغ مساحتها ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار تقريباً. وتشير بلدان أخرى إلى أنها بصدد تنفيذ برامج لإعادة التحريج في مساحة تبلغ ٢٠ ٠٠٠ هكتار تقريباً. ويشير بلد إلى تنفيذه مشاريع نموذجية لإدارة التربة على مساحة تبلغ ١٧ ٠٠٠ هكتار، مما ساعده على استعادة الإنتاجية ومنع الهجرة.

٥٧ - وتشير بعض البلدان إلى استخدام المعارف التقليدية في استصلاح الأراضي. وبفضل استخدام التكنولوجيات التقليدية القائمة على "عدم استخدام الحراثة" وعلى "نمو الكتلة الأحيائية"، يستفيد مئات من المزارعين والمجتمعات المحلية من تحسين صون الأراضي وإنتاجيتها. وهاتان الممارستان هما من أفضل الممارسات، ويمكن نشرهما في أماكن أخرى بحسب الاقتضاء.

٥٨ - وتم تطوير أنشطة هامة أخرى مثل صياغة استراتيجيات لإدارة الموارد المائية، وإصدار شهادات لمنتجات التصدير ومشاريع أخرى تستهدف حفز الممارسات الزراعية القابلة للإدامة.

٥٩ - ويشير ٧٠ في المائة من التقارير إلى نظم الإنذار المبكر. ونظراً لأهمية المشكلات المتعلقة بالجفاف في بلدان عديدة، فإن هذه البلدان تبذل جهوداً لوضع المعايير والمؤشرات لمنع الجفاف ورصد آثاره.

٦٠ - وتشير ثلاثة من البلدان الأطراف في تقاريرها إلى أنها تملك نظم إنذار مبكرة عاملة؛ واختارت أربعة بلدان أخرى مؤشرات الجفاف لكن قلة الموارد المالية تشكل العقبة الأساسية في تشغيل نظام التنبؤ بحدوث الجفاف.

#### واو - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

٦١ - بوجه عام، يحرز تقييم التصحر حالياً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تقدماً مطرداً. ووقت تقديم التقارير الوطنية الأولى كانت سبعة بلدان قد انتهت من عمليات تشخيص التصحر. وأُنجزت في الوقت الحاضر تسعة بلدان عملية التشخيص هذه؛ وأحرزت ثلاثة بلدان أخرى تقدماً كبيراً في عملية إعداد تقاريرها.

٦٢ - تعتبر مؤشرات تقييم ورصد التصحر والجفاف هامة لفهم الحجم الفعلي للمشكلة على المستوى الوطني. وبذلت بعض البلدان جهوداً للقيام بالتشخيص على المستوى الوطني لبيان حجم وأهمية المشكلة وكيف تؤثر على الإنتاجية والسكان. وعدم وجود منهجية للمؤشرات يشكل عائقاً خطيراً، لكن ما لا يقل عن أربعة أفرقة بحث تعمل حالياً للتصدي لهذه المسألة في المنطقة.

٦٣ - ومن خلال مشروع جارٍ على المستوى دون الإقليمي، تعمل ثلاثة من البلدان الأطراف من أجل وضع نظام للمؤشرات لتحديد ودراسة عمليات التصحر. وتقوم منظمات حكومية وغير حكومية بتنفيذ المشروع.

٦٤ - وتجدر الإشارة إلى خبرة أحد البلدان في صياغة نهج قائمة على المشاركة لتقييم التصحر. ومن خلال مشروع "تقييم نوعية البيئة القائم على المشاركة"، يُدرَّب المعنويون على المستوى المحلي على تحديد التغيرات البيئية، بما في ذلك تردي الأراضي.

٦٥ - ويشير تقريران إلى الحاجة إلى القيام بمزيد من البحوث لكشف اتجاهات وآثار تغير المناخ على المستوى الوطني، باستخدام مؤشرات الجفاف. وفي المقابل، تقوم بعض البلدان، لا سيما في أمريكا الوسطى والكاريبية، برصد آثار الجفاف على اقتصاداتها وسكانها. وهي تولي أولوية عالية لمشكلة الجفاف.

زاي - وصول البلدان الأطراف المتأثرة، لا سيما البلدان الأطراف  
النامية المتأثرة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة

٦٦- لا ترد في عملية الإبلاغ الثانية إلا إشارة عابرة إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية المناسبة. ويمكن الحصول على التكنولوجيا والمعارف المناسبة من مصدرين: `١` المعارف التقليدية المتيسرة، `٢` والتكنولوجيا الأجنبية المتاحة من خلال التعاون التقني الدولي.

٦٧- ووردت في تقريرين إشارة إلى التكنولوجيات التقليدية التي تقوم على "عدم الحراثة" و"زيادة الكتلة الأحيائية"، والتي استخدمت في السابق على نطاق واسع بوصفها ممارسات سليمة لصون الأراضي ومنع وقوع خسائر بفعل الكوارث الطبيعية. ومن الجدير ملاحظة أن التكنولوجيا التي تقوم على "عدم الحراثة" كانت تستخدم كبديل عملي للزراعة الحديثة التي يدفعها الربح.

### رابعاً - الدروس المستخلصة

ألف - الدروس المستخلصة من عملية صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية

٦٨- تبين عمليتا الإبلاغ الأولى والثانية أن البلدان الأطراف تمر في مراحل مختلفة من مراحل تنفيذ الاتفاقية، والإجراءات المتخذة في أثناء هذه الفترة هي انعكاس لهذه المراحل المختلفة. فقد اعتمدت ستة بلدان برامج عملها الوطنية، لكنها لا تتمكن من تنفيذها بسبب قلة الموارد المالية؛ ويعمل ١٣ بلداً على صياغة برامج عمله الوطنية أو قام بالفعل بصياغتها؛ ولم تقدم أمانة الاتفاقية الدعم إلا لبعض هذه البلدان. ولا تزال بلدان أخرى تجري بحثاً لتحديد المدى الفعلي لتردي الأراضي والجفاف على المستوى الوطني. والدعم التقني والمالي ضروري لتعزيز هذه الأنشطة المطلوبة للتنفيذ الكامل للاتفاقية في هذه البلدان.

٦٩- وتؤكد بعض البلدان الأطراف من جديد عزمها على إجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية بغية تحقيق الاتساق المعياري بين مختلف الصكوك القانونية. وتسعى مجموعة من البلدان التي لها خبرة أكبر في مكافحة التصحر إلى إيجاد طرق لإقامة اللامركزية في تنفيذ الاتفاقية. وتقوم هذه البلدان بصياغة سياسات على المستوى المحلي؛ وإنشاء مجالس في المقاطعات و/أو البلديات؛ وإيجاد آليات لتمويل المشاريع على المستوى المحلي أو تنفيذ مشاريع بتمويل من موارد محلية. وينبغي صياغة برامج العمل الوطنية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية على أن يصاحب ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة لصالح المستفيدين من الأرض.

٧٠- وعندما تظهر آثار تغير المناخ، لا يمكن إلا أن يزداد تأثر الفئات ذات الدخل المنخفض بالجفاف والتصحر. ففي بعض البلدان، يكون للجفاف والتحات الساحلي والتغير في المناخ والخسائر في التنوع البيولوجي أهمية كبيرة للغاية.

ولهذا السبب، أكدت عملية الإبلاغ الثانية أن تكييف برامج العمل الوطنية بحيث تراعي هذه القضايا هو استراتيجية عملية لتنمية قدرات الاتفاقية تنمية كاملة.

٧١- أما الجوانب المتعلقة بصياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها فتعكس جميعها السياق العام على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى السياسي في المنطقة. واستمرار مواجهة البلدان للأزمات الاقتصادية والمالية والتكيف الهيكلي يشكل أهم عامل في ضعف السياسات.

٧٢- والموارد المالية التي يمكن توقعها هي في غاية الأهمية لتنفيذ الاتفاقية. أما غياب الآليات المصممة خصيصاً لتمويل صياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية فيشكل عقبة أمام تنفيذ الاتفاقية على أساس مستمر. ولم تول البلدان ما يكفي من أولوية عالية للتصحر في أثناء المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية وبالتالي لم ينشئ الشركاء في التعاون الدولي آلية فعالة لتمويل تنفيذ الاتفاقية.

٧٣- وتشير بعض البلدان إلى مبادرات مبتكرة لتمويل تنفيذ الاتفاقية، تتعلق بالخدمات البيئية التي توفرها الموارد الطبيعية وبالحاجة إلى وضع نظام للدفع خاص بذلك. ويمكن تطبيق هذا النظام أيضاً في مكافحة التصحر.

٧٤- ولاستئصال الفقر أهمية عظيمة في الأماكن المتأثرة بالتصحر والجفاف في المنطقة، وتشير بعض التقارير إلى سبل مبتكرة لبلوغ هذا الهدف. وتساعد الأموال المقدمة لدعم المشاريع الصغيرة و/أو الأنشطة الإنتاجية في زيادة دخل الأسرة. كما أن النمو في الإنتاج الزراعي من خلال استصلاح الأراضي وصورها يعتبر وسيلة لاستئصال الفقر ومنع الهجرة. وينبغي للبلدان والشركاء في التعاون الدولي إيلاء أهمية خاصة للأنشطة العملية اقتصادياً التي تخلق فرص عمل وتدر الدخل. وعلى البلدان والمجتمع الدولي أيضاً معالجة الضعف الإيكولوجي والاجتماعي من خلال الخيارات التي تقدمها الاتفاقية.

٧٥- وهناك اتجاه نحو معالجة الجوانب المؤسسية والقانونية لتنفيذ الاتفاقية، بصورة منفصلة. ويمكن تعزيز النهج التصاعدي من خلال إنشاء هيئات للمشاركة على المستوى المحلي، وتنفيذ مشاريع واعتماد تدابير ملموسة تعود بالفائدة على مستخدمي الأراضي.

٧٦- ولا تزال عمليات الشراكة تؤدي دوراً هاماً وإيجابياً في جميع مراحل تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وفي غالبية البلدان، تقدم المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية والجهات التي تستخدم الموارد الطبيعية مساهمة كبيرة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية، وتحصل على اعتراف بها. وقد سلمت الحكومات بهذه الحقيقة في مناسبات مختلفة، وتشير التقارير إلى ذلك. وعلى الرغم من هذه التحسينات، ينبغي زيادة التزام المجتمع المدني بالاتفاقية.



٧٧- أما حملات التوعية وحلقات العمل التي نُظِّمت دعماً لإعداد التقارير الوطنية فقد أوجدت فرصاً جديدة، وذلك أولاً للجهات المعنية كي تشارك في بناء الأطر المؤسسية اللازمة لبرامج العمل، وثانياً لتلبية الطلبات المحلية المتعلقة بتنفيذ المشروع.

٧٨- ويعمل عدد قليل من البلدان في قضايا وضع المعايير والمؤشرات وفي دراسة المعارف التقليدية. وتعمل مؤسسات البحث في هذه المجالات في أربعة بلدان على الأقل، وستكون النتائج مفيدة على المستوى العالمي. ومع ذلك، لا يزال بذل الجهود الإضافية مطلوباً. ومن الهام مراعاة دور التعاون الدولي في الإنجاز النهائي لهذه العملية.

٧٩- إن استصلاح الأراضي المتردية هو أمر في غاية الأهمية في تنفيذ الاتفاقية، وتورد التقارير الوطنية لأول مرة بيانات كمية عن ذلك. فمثلاً، تشير ثلاثة من الدول الأطراف في تقاريرها إلى أنها قامت باستصلاح مساحة إجمالية تبلغ ٦٤٧ ٠٠٠ هكتار. ورغم ذلك، فإن هذا الرقم المتواضع هو مؤشر هام إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة تردي الأراضي.

٨٠- ولا تشير التقارير إلا نادراً إلى المعارف التقليدية. وقد استخدمت التكنولوجيات القائمة على "عدم الحراثة" و"زيادة الكتلة الاحيائية" في بلدان عديدة، لكننا لم نذكر إليها إلا في تقريرين. وهذه التكنولوجيات هي أحد الخيارات في تكييف الزراعة المستدامة بحسب ظروف الأسواق.

#### باء- الدروس المستخلصة من نظام تقديم التقارير

٨١- ورد ٢٨ تقريراً من ٣٣ بلداً من البلدان الأطراف الواقعة في المنطقة. وقد تكون هناك أسباب عديدة لهذه الاستجابة المحدودة النطاق، منها عدم وجود التزام حقيقي على المستوى الدولي بمساعدة البلدان النامية المتأثرة في تحديد المشاكل. وهذا في حد ذاته إشارة إلى الحاجة إلى المزيد من الجهود المتضافرة من جانب جميع الجهات الفاعلة للمضي قدماً من مرحلة تحديد المشاكل إلى مرحلة إيجاد الحلول. كما يوجد عدد من المشاكل السياسية الداخلية التي تؤثر بصورة مباشرة على عملية تقديم التقارير وتؤدي إلى التأخير في تقديم بعض التقارير في المواعيد المحددة.

٨٢- وتعكس نوعية التقارير الدعم المالي المحدود المتوفر لعملية تقديم التقارير. وينبغي تقديم بيانات أدق لرسم صورة واضحة لما يحدث على المستوى القطري؛ وتحقيقاً لذلك، يوصى باستخدام المعايير والمؤشرات عند تشخيص مشاكل التصحر والجفاف على المستوى الوطني. والشكل المقترح في دليل المساعدة ينطبق على المراحل المبكرة للاتفاقية، ولهذا السبب ينبغي مراجعته وتأيينه.

٨٣- وتبين غالبية التقارير الوطنية أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية يمكن إظهاره على نحو أفضل إذا ما تم تحسين جمع وتسجيل المعلومات. بل إن المعلومات التي تم جمعها لا تعكس، في حالات عديدة، المبادرات التي اتخذت لمكافحة التصحر والجفاف على المستوى الوطني.

### خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٨٤- إن البلدان الأطراف الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تمر في مراحل مختلفة من مراحل تنفيذ الاتفاقية. فبعضها أنجز صياغة برامج العمل الوطنية وهي في مرحلة التنفيذ. وترى هذه البلدان أن الدعم المالي ضروري لصدقية البرامج المقترحة ولتنفيذ المشاريع. وتحتاج بلدان أخرى دعماً مالياً وتقنياً لإنجاز عملية صياغة برامج عملها الوطنية. ويمر عدد قليل من البلدان في المراحل الأولى، وهي بحاجة إلى الدعم المالي والتقني لحشد المؤسسات والجهات الفاعلة المعنية لتنفيذ الاتفاقية. وغالباً ما يطلب من أمانة الاتفاقية أن تقدم الدعم التقني والمالي إلى البلدان في جميع المراحل المشار إليها أعلاه، وهي ما انفكت تقدم المساعدة إليها في نطاق إمكاناتها المحدودة.

٨٥- إن مؤشرات التصحر والجفاف أهمية كبيرة في المنطقة، وينبغي للبلدان الأطراف والمجتمع الدولي زيادة الاهتمام بها. ولا تملك إلا بلدان قليلة حتى الآن نظاماً عاملاً للإنذار المبكر في مجال الجفاف. ووضعت بعض البلدان مؤشرات للجفاف، لكنها بحاجة إلى التمويل لتطبيقها؛ أما غالبية البلدان فلم تفعل ذلك بعد. وعلى الرغم من تحقيق قدر من التقدم الهام في وضع مؤشرات للتصحر، لا يمكن اعتبار أن هذا التقدم قد بلغ مراحلته النهائية. ويعكس ذلك الصعوبات الكامنة في هذا الموضوع. فمهمة اختيار واستخدام مؤشرات التصحر ليست مهمة بسيطة، لأن الأمر يتطلب هياكل أساسية وموارد بشرية متخصصة. وغالبية البلدان لا تملك موارد كافية.

٨٦- وفي إطار بعض برامج العمل الوطنية، وُضعت فعلاً مشاريع تتعلق بالمعايير والمؤشرات. وعندما تنفذ هذه المشاريع، يمكن محاكاة نتائجها في بلدان أخرى أو على الصعيد دون الإقليمي. ووجود عدة فرق بحثية تعمل في المنطقة لوضع المعايير والمؤشرات يعتبر ميزة ينبغي تحسين استغلالها. وعلى المجتمع الدولي أن يدرج هذه المواضيع في جدول أعمال للتعاون.

٨٧- حملات التوعية هي وسيلة فعالة لتوليد الزخم في تنفيذ الاتفاقية. وكما ذكر أعلاه، لجأت بلدان إلى حملات التوعية كي تحشد جهات فاعلة متنوعة، وتبين لها أهمية الحد من تردي الأراضي والتصحر. وفضلاً عن ذلك، ثبت أن بالإمكان تصميم مخططات عامة لمعالجة هذه المشاكل، والقيام في بعض الحالات بصياغة برامج عمل وطنية. وشاركت المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات بصورة فعالة في العملية. وينبغي بذل الجهود لتيسير وتحسين نوعية مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية وتنسيق أنشطة مختلف الهيئات المعنية. ويوصى بأن تستمر أمانة الاتفاقية في دعم حملات التوعية الوطنية، ميسرة بذلك مساهمة المجتمع المدني.

٨٨- وتبرز التقارير أهمية تنفيذ الاتفاقية من خلال التآزر بين الاتفاقيات الشقيقة. وأحد الأسباب في ذلك هو قلة الموارد المالية المتاحة، ويوجد سبب آخر هو الترابط فيما بين المواضيع. غير أن الأنشطة الملموسة التي ترمي إلى تحقيق التآزر فيما بين الاتفاقيات الشقيقة وسياسات البيئة ليست سهلة. فيجب صياغة الخطط الوطنية للتآزر وتنفيذها لأنه يمكن لها أن تكون بمثابة أدوات لإدماج هذه الاتفاقيات في سياسات البيئة. وهذه العملية هي جهد مستمر ينبغي لأمانة الاتفاقية أن تواصل التركيز عليه.

٨٩- وتسلم التقارير بالدور المؤسسي والتشغيلي غير الملحوظ لجهات التنسيق والحاجة إلى تحسين قدراتها التقنية والمؤسسية. وينبغي تعزيز قدرة جهات التنسيق على صياغة المشاريع وإجراء المفاوضات مع المنظمات الوطنية والدولية. وينبغي لأمانة الاتفاقية أن تؤدي دوراً أكثر نشاطاً في هذه العملية وأن توفر الموارد اللازمة لتحسين قدرات جهات التنسيق.

٩٠- يوجد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية مخزون قيم للغاية من المعارف التقليدية. وقد أجريت دراسات متشابهة على المستويين الوطني والإقليمي، وحظي بعضها بدعم من أمانة الاتفاقية. وتشير التقارير إلى العديد من التكنولوجيات المختلفة التي يمكن تطبيقها بصورة قابلة للإدامة في المنطقة وفي العالم أجمع. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إجراء دراسات أشمل في إمكانية تكييف هذه التكنولوجيات لكي تستخدم في نماذج إنتاج حديثة في ظروف التنافس في الأسواق، باستثناء التكنولوجيات القائمة على "عدم الحراثة" وعلى نمو الكتلة الإحيائية.

٩١- أما التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية في المنطقة فيلاحظ في الأنشطة المتنوعة المنفذة والنتائج المحرزة. وهذا يشير إلى ارتفاع الفعالية من حيث التكاليف في استخدام الموارد المالية، لأن مستوى التمويل الخارجي الذي تلقتة المنطقة لم يكن بارزاً. وأعربت غالبية البلدان عن عزمها على المضي قدماً في تنفيذ الاتفاقية من خلال وضع الصيغة النهائية لبرامج العمل الوطنية، وتنفيذ مشاريع على المستوى المحلي، وإعداد أنشطة أخرى ذات صلة، مثل تنظيم حلقات عمل في موضوع الموارد المائية والحراثة. وتسعى البلدان الأطراف إلى إنشاء شراكات مع البلدان الأطراف المتقدمة النمو لتقديم الدعم المالي الذي يمكن التنبؤ به. واتصلت بلدان عديدة بأمانة الاتفاقية في عدد من المناسبات، طلباً للدعم الحفاز، لكنه لم يكن بالإمكان مساعدتها في جميع الحالات بسبب القيود المالية.

٩٢- أما فيما يتعلق بعملية تقديم التقارير، فيوصى ببذل جهود لإنشاء قواعد بيانات، على المستوى الوطني، تتعلق بتنفيذ الاتفاقية. وينبغي ربط هذه المبادرة بالجهود الحالية الرامية إلى إنشاء شبكة معلومات عن التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية.

## الجزء الثاني

### التقدم المحرز في وضع وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

#### أولاً - مقدمة

٩٣- وفقاً للمقرر ١١/م أ-١، يمكن للبلدان الأطراف أن تقدم معلومات عن الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية. وقد أعدت أمانة الاتفاقية هذا التقرير عن الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية مستخدمة الوثائق والمعلومات المتيسرة، وخاصة تقارير الاجتماعات الإقليمية السبعة، والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف، والاجتماعات الأربعة الأخيرة لمؤتمر وزراء البيئة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

#### ثانياً - معلومات أساسية

٩٤- تشكل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ١٥ في المائة من مساحة أراضي العالم، أو تبلغ مساحتها نحو ٢٠ مليون كيلومتر مربع، ويمثل سكانها ٧,٧ في المائة من مجموع سكان العالم، أو يبلغ عددهم ٥٠٢ ملايين نسمة، وهي تنتج ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. (البنك الدولي، ١٩٩٧).

٩٥- أما التغييرات الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى فقد أدت إلى ظهور اتجاهات متضاربة عديدة وألحقت خسائر فادحة بالموارد الطبيعية في المنطقة. وفي معظم البلدان، لم تسفر الإصلاحات الهيكلية، والنمو الاقتصادي، والتحرير الاقتصادي، والخصخصة عن حلول لويلات الفقر، هذا إن لم تكن قد زادت تفاقمًا. ووفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، زاد عدد الفقراء في عام ١٩٩٩ على ٢١١ مليون شخص (الصورة الاجتماعية العامة لأمريكا اللاتينية ٢٠٠٠/٢٠٠١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).

٩٦- وتعد معالجة حالة الفقر أمراً أساسياً لمكافحة التصحر في المنطقة. فهي تقتضي التنسيق بين مجموعة كبيرة من السياسات الرامية إلى ضمان الفعالية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والسلامة الإيكولوجية. ويمثل تعزيز القدرات المحلية تحدياً كبيراً، لا سيما فيما يتعلق بتحليل السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها.

٩٧- وتتأثر بعمليات التصحر اليوم في المنطقة أراضٍ تزيد مساحتها على ٣٢٠ مليون هكتار، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى أنشطة بشرية هي: الممارسات الزراعية الرديئة والإفراط في استغلال الأراضي، والرعي المفرط، وإزالة الغابات، وتوسيع الحدود الزراعية مما يحدث آثاراً منها تحات التربة، والانحلال الكيميائي، وتراص التربة، والتحمض، والملح، وفقدان التنوع الأحيائي. ولم يؤثر التدهور في نوعية المياه وتوافرها في الإنتاجية فحسب بل

نجم عنه أيضاً خسائر بشرية بفعل انتشار الأمراض المتصلة بالماء مثل تفشي مرض الكوليرا في بداية التسعينات، وانتشار حمى الضنك مؤخراً. وإضافة إلى ذلك، اشتدت المنافسة والمنازعات بين مستعملي الأراضي والمياه بسبب الارتفاع الشديد في نسبة التحضر (٧٤ في المائة من السكان، والمعدل السنوي لنمو السكان البالغ ٣,٢ في المائة) والافتقار إلى إدارة صالحة للأراضي على الصعيد الوطني.

٩٨- أما الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة لاستدامة استعمال الموارد الطبيعية فلم تسفر إلا عن نتائج قليلة. فالضغط على الأراضي والموارد المائية اشتد إلى تدهور الموارد تدهوراً خطيراً، وإلى تناقص الإنتاجية (أمام ازدياد الطلبات على الغذاء ومواد البناء والوقود)، والهجرة إلى مناطق حضرية أو حتى إلى الأراضي الأكثر هامشية وهشاشة، وتفكك البنى الاجتماعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، واستمرار الفقر وتفاقمه في المناطق الريفية والحضرية.

٩٩- وتكفل النهج القائم على المشاركة بالنجاح في عملية تنفيذ الاتفاقية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، فالمتجمع المدني، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات السكان الأصليين، إلى جانب ممثلين عن مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية، شاركوا جميعاً في أنشطة وضعت لزيادة الوعي وإتاحة الفرصة لمناقشة مبادرات محتملة في المستقبل، مراعين في ذلك الطابع المتعدد الأبعاد للمشاكل. والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحّر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معترف بها اعترافاً تاماً باعتبارها عنصراً حيوياً في هذه العملية.

١٠٠- وشبكة المعلومات الخاصة بالتصحّر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي أنشأتها بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمدرجة في برنامج العمل الإقليمي تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز مشاركة جميع الجهات المعنية وفي تيسير تبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها.

١٠١- ويظل التمويل هو المشكلة الأهم. فالموارد النادرة المعبأة حتى الآن لا تكفي لتغطية الأنشطة ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل الإقليمي وبرامج العمل دون الإقليمية. غير أن برنامج العمل الإقليمي وبرامج العمل دون الإقليمية تنفذ حالياً ببطء وثبات، بدءاً بتشكيل الأطر المؤسسية وصوغ خطط العمل الملموسة لتعزيز التعاون الأفقي بين البلدان النامية. والتزمت الأطراف بوجه خاص في أثناء الاجتماعين الإقليميين السادس والسابع وفي عدد من الاجتماعات دون الإقليمية، بإعداد استراتيجيات من أجل ضمان مشاركة الشركاء المانحين مشاركة أكبر في الأنشطة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

### ثالثاً - موجز توليفي للاتجاهات المتعلقة ببرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية

١٠٢- توجد ستة برامج عمل دون إقليمية هي: برنامج غران تشاكو أمريكانو، وبونا أمريكانا، وميزوأمريكا، وهيسبانيولا، وبرنامج جزر شرقي البحر الكاريبي بشأن التنوع الأحيائي وتردي الأراضي، وبرنامج شيلي/الأرجنتين الثنائي بشأن المنظورات التي تراعي نوع الجنس. ولم ينفذ المشروعان الأخيران بسبب الافتقار إلى التمويل.

١٠٣- ويتضمن برنامج العمل الإقليمي تسعة مشاريع ذات أولوية. ولهذه المشاريع دور حفّاز في صوغ وتنفيذ برامج العمل الوطنية، لكنها أحرزت تقدماً محدوداً بالنظر إلى قلة فرص وصولها إلى الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها.

١٠٤- وعلاوة على ذلك، أتاحت العوامل المحركة الإقليمية اتخاذ مبادرات جديدة ضمن أطر دون إقليمية وإقليمية وأقاليمية. ويوجد قيد الإعداد أو التنفيذ خمس مبادرات إضافية هي: التآزر في بلدان أمريكا الوسطى، وإدماج الأنشطة ذات الأولوية لمكافحة التصحر في الإطار الذي حددته الاتفاقات المبرمة بين مجموعة دول أفريقيا ومجموعة دول البحر الكاريبي، ومجموعة دول المحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي؛ ووضع معايير ومؤشرات بشأن الجفاف وتردي الأراضي في منطقة البحر الكاريبي، المتكاملة لمقالب المياه في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتنفيذ الخطة الأقاليمية للتعاون بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

### رابعاً - التقدم المحرز في برامج العمل دون الإقليمية

#### ألف - برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة غران تشاكو أمريكانو

١٠٥- تشغل المنطقة التي يشملها برنامج غران تشاكو أمريكانو مساحة مليون كيلومتر مربع تقريباً، ويقع ٥٣ في المائة منها في الأرجنتين (١٠ مقاطعات)، و٢٤ في المائة في باراغواي (ثلاث مقاطعات)، و١٣ في المائة في بوليفيا (ثلاث مقاطعات). وتشكل إحدى أكبر النظم الإيكولوجية للأراضي الجافة في المنطقة (سته في المائة من أمريكا الجنوبية) وفيها تنوع أحيائي هام. وقد حددت عدة دراسات، استخدمت فيها مؤشرات بيولوجية فيزيائية واجتماعية - اقتصادية، درجات عالية من التصحر في المنطقة، فكشفت عن خطورة الوضع والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لوقف العملية وعكس منحائها.

١٠٦- ولقد أثار برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة غران تشاكو أمريكانو اهتماماً جديداً على الصعيدين الوطني والدولي منذ عقد محفل استهلاله (الأرجنتين، أيار/مايو ٢٠٠٠). وقد صاغ الاجتماع خطة عمل ملموسة للمنطقة دون الإقليمية، وحدد أولويات الأهداف، وحسّن المبادرات السابقة. وفي أثناء انتظار تيسر الأموال الكافية، عمدت الأرجنتين وبوليفيا وباراغواي إلى تعزيز البرنامج تعريزاً مؤسسياً بإنشاء لجنة استشارية مؤقتة بين البلدان الثلاثة وبتعزيز نقل البيانات والبحث والتدريب والتعليم، والتعاون مع القطاع الأكاديمي، وقطاع الإنتاج

الزراعي، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، ومجموعات السكان الأصليين. وقدمت أمانة الاتفاقية الدعم لتنظيم اجتماع للمنظمات غير الحكومية بشأن التصحر والفقر في الريف (الأرجنتين، حزيران/يونيه ٢٠٠١) ونوقش فيه إشراك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي غران تشاكو.

١٠٧- وعلى الصعيد المحلي، تم تنفيذ عدد من المشاريع الصغيرة التي يديرها ذاتياً السكان الأصليون والمجتمعات المحلية الزراعية. وتمثل المرأة نسبة مئوية عالية من المشاركين في الأنشطة. فعلاً جداً ما تبقى النساء وأسرهن وحدهم للعمل في الأرض وإدارة الموارد الطبيعية وبسبب حركات الهجرة الموسمية للرجال في الدرجة الأولى. وتصبح النساء وأسرهن أكثر الفئات عرضة للتصحر وبالتالي أضعف فئة من فئات الفقراء.

١٠٨- وعلى الصعيد السياسي، كان أحد أهم الإنجازات إعلان التعاون من أجل التنمية المستدامة لمنطقة غران تشاكو أمريكانو (الأرجنتين، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١). ويشكل الإعلان محاولة سياسية قيمة لإبراز المبادرات المتخذة في المنطقة دون الإقليمية، كما يشكل برنامجاً ملموساً مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على العملية.

١٠٩- وعلى الصعيد المؤسسي، تم إنشاء وحدات للرصد في البلدان لجملة أمور منها توفير الظروف اللازمة لدمج المسائل المتصلة بالنظام الإيكولوجي لمنطقة غران تشاكو في البرامج التي تتلقى بالفعل دعماً دولياً. وستضمن هذه الوحدات أيضاً استمرار الأنشطة الإدارية والتقنية، وستكون مرجعاً دائماً للجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي، وغيرها من المؤسسات الشريكة والمنظمات الدولية؛ كما ستعمل هذه الوحدات على تعزيز مواصلة تدفق المعلومات ونشرها وإدماج أنشطتها في الشبكات المؤسسية الوطنية، بما فيها الجامعات، ومعاهد البحوث، والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، ورابطات السكان الأصليين، وجمعيات الفلاحين. وكانت الأنشطة نفسها قد نفذت في إطار برنامج تبادل الخبرات وتنظيمها بين منظمات منطقة غران تشاكو. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة مراقبة مؤلفة من مواطنين تتيح للمجتمعات المحلية أداء دور كامل في رصد وتقييم العمل قيد التنفيذ.

#### باء - برنامج العمل دون الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة بونا أمريكانا

١١٠- كما في منطقة غران تشاكو، فإن الظروف البيولوجية - المناخية السائدة في معظم أنحاء منطقة بونا أمريكانا تحدد النظم الإيكولوجية الهشة جداً والظروف الاجتماعية والاقتصادية البالغة الصعوبة في أوساط السكان المحليين. وتبلغ مساحة هذه المنطقة نحو ٧٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتتألف أساساً من تربة ضحلة كثيراً ما تتأثر بالأملاح أو تكون حجرية أو صخرية في المرتفعات المتوسطة والعالية، وتوزيع مواردها المائية السطحية غير متكافئ، وأمطارها نادرة أو غير منتظمة، ودرجات الحرارة فيها تتقلب يومياً بسبب انخفاض الرطوبة وشدة أشعة الشمس. ويطال الفقر معظم الناس الذين يعيشون في منطقة الأنديز، إذ يمثل الفقراء ٦٠ في المائة من السكان البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة (وتبلغ نسبة الفقراء تلك ٨٠ في المائة في المناطق الريفية وحدها). وأما الإفراط في تجزئة

حيازة الأراضي، وارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع نسب سوء التغذية ومعدلات وفيات الأطفال، ونقص الخدمات الأساسية، والهجرة الكبيرة (٥٠ في المائة من الرجال رحلوا عن المنطقة)، والافتقار إلى مرافق الاتصال والتجارة، وضيق سبل الوصول إلى القروض، فهي عوامل من العوامل التي تجعل الاقتصاد مجرد اقتصاد كفاف. ويرتبط هذا النوع من الاقتصاد في كثير من الأحيان بالإفراط في الرعي والقضاء على التنوع الأحيائي. وإضافة إلى ذلك، فإن نشاط التعدين المكثف المرتبط بالاستثمار الأجنبي حول العادات التقليدية تحولاً جذرياً في مجال الزراعة - الرعي في بعض المناطق، كما أثر تأثيراً شديداً في البيئة من حيث قلة توفر المياه وظهور التلوث.

١١١- وإن تصديق الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وإكوادور وبيرو على الاتفاقية والتجربة المكتسبة في برنامج العمل دون الإقليمي غران تشاكو قد مهدا السبيل لوضع برنامج العمل دون الإقليمي بونا أمريكانا الذي أضيفت إليه مؤخراً منطقة بارامو، بناء على طلب من إكوادور.

١١٢- وشكل اجتماع التنسيق لبرنامج العمل دون الإقليمي بونا أمريكانا (بوليفيا، أيار/مايو ٢٠٠١) خطوة هامة إلى الأمام في العملية. فقد أوضح الاجتماع مبادئ ومفاهيم البرنامج، ونقح الأولويات والاستراتيجيات، واقترح إطاراً مؤسسياً، والأهم من ذلك، أنه صاغ جدولاً ملموساً للأنشطة.

١١٣- وسُلم بأن مشاركة السكان الأصليين ومنظمات المجتمعات المحلية تعد المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن تقوم عليه المشاريع والأنشطة الأخرى. فهم يملكون، بوصفهم السكان الأصليين في المنطقة، تراثاً من المعرفة والممارسات التقليدية لا يمكن الاستهانة بأهميته في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

١١٤- والمشاركة العملية لبرلمان أيمارا مهمة أهلية خاصة في عملية المشاركة عموماً. وهي عنصر جديد تماماً من عناصر استراتيجيات مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف في منطقة بونا أمريكانا. وقد أنشئ البرلمان في حزيران/يونيو ١٩٩٦ لحماية الموارد المائية في مقابل منطقة الأنديز والإيكولوجيا والبيئة في المناطق المهتدة جدياً بخطر أنماط الإنتاج والاستهلاك الجديدة، وللحفاظ على ثقافة وهوية ومعارف أجداد السكان الأصليين. وهو يضم ملايين الناس المنحدرين من كويانا والذين ينتشرون حالياً في الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وبيرو. ويولي هذا البرلمان المتجول اهتماماً خاصاً لعمليات تردي الأراضي والتصحر. واهتماماته الرئيسية هي إجراء دراسات لتقييم الأثر البيئي، لا سيما دراسة سحب المياه العشوائي من بحيرة تيتيكاكا؛ وبرامج التوعية والثقافة البيئية الموجهة إلى الجهات المعنية، وتشجيع الممارسات البيولوجية في زراعة البساتين؛ وبناء وصيانة مدرجات الإنتاج الغذائي في المنحدرات الحادة.

١١٥- وتمت أيضاً الموافقة والتوقيع على إعلان بشأن التنمية المستدامة لمنطقة بونا أمريكانا يشير إشارة محددة إلى الاتفاقية (بوليفيا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢). ويقترح برلمان أيمارا في هذا الإعلان ما يلي: تنظيم اجتماعات مفتوحة وقائمة على المشاركة لتوعية الجمهور والسلطات بمبادئ وأهداف الاتفاقية؛ وإنشاء هيئات تقنية للدراسات العلمية



والتنفيذية ترمي إلى المساعدة على وضع برامج ومشاريع متكاملة؛ وتنفيذ إجراءات مشتركة تعود على الجميع بفوائد متساوية وتحمي الموارد الطبيعية من الاستعمال غير الحكيم؛ وإنشاء نظم فعالة للمعلومات؛ وتشجيع التأزر بين اتفاقيات التنمية المستدامة؛ وطلب المساعدة من المجتمع الدولي ومن وكالات التعاون.

١١٦- وهناك مبادرة ذات صلة هي مبادرة إنشاء رابطة بلديات أيمارا (رابطة بلديات الأيمارا بلا حدود) التي تضم رؤساء بلديات المناطق دون الإقليمية من كل أنحاء بوليفيا وشيلي وبيرو. وبدعم من البنك الدولي تعمل الرابطة منذ عام ٢٠٠١ على مشروع تشترك فيه البلدان الثلاثة من أجل تنمية مجالس بلديات منطقة بونا أمريكانا تنمية مستدامة، بما فيها مكافحة التصحر. وتكمن الأولوية العليا للمشروع في تبادل معلومات منسقة و موحدة من خلال شبكة اتصال دائمة ونشرها عبر وسائل الإعلام الجماهيري والمنتجات السمعية - البصرية.

١١٧- وقد توطد الإطار المؤسسي لبرنامج العمل دون الإقليمي بونا أمريكانا بإنشاء أمانة ستساعد على التنسيق في تنفيذ الأنشطة المقررة، وذلك أساساً عن طريق إدارة الأموال المتاحة وتيسير تدفق المعلومات. وتم إنشاء لجنة تنفيذية تقنية وتشغيلية تتألف من جهات تنسيق وطنية وممثلين عن المجتمعات المحلية للسكان الأصليين المنتمين إلى شعبي كيتشوا وأيمارا. وستربط الأمانة واللجنة التنفيذية ارتباطاً وثيقاً بالحكومة والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنظمات المدنية وقطاعات الإنتاج.

#### جيم - برنامج العمل دون الإقليمي في منطقة ميزوأمريكا

١١٨- طلبت بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في اجتماعها الإقليمي الخامس (بيرو، آب/أغسطس ١٩٩٩)، من أمانة الاتفاقية أن تشجع على إجراء تشخيص تقني وعلمي لحالة التصحر وآثاره الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية في أمريكا الوسطى، وأن تيسر إنشاء نظام متكامل للإنذار المبكر والرصد في المنطقة دون الإقليمية، وأن تقيم الخيارات المتاحة لتكامل وإشراك مختلف القطاعات في مكافحة التصحر. وعُرضت الدراسة في الاجتماع الإقليمي السادس لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (السلفادور، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

١١٩- وكان الهدف العام من التشخيص هو تعيين وتمييز المناطق المعرضة حالياً أو التي يحتمل أن تتعرض لخطر التصحر في أمريكا الوسطى عن طريق صياغة وتطبيق منهجية واضحة تقوم على التكامل بين نظم التصنيف القائمة. واستند التقييم إلى مجموعة مؤشرات راعت مراعاة خاصة مؤشرات التعرض للخطر الذي يعزى إلى عوامل مناخية وأنشطة بشرية، والإطار السياسي - المؤسسي، والظروف الاجتماعية الاقتصادية. وتم تحديد ثماني مناطق إيكولوجية تقع في مناطق مناخية شبه رطبة، وجافة، وشبه قاحلة. وهي تغطي نحو ٤٥ في المائة من المساحة الكلية لأراضي أمريكا الوسطى التي تبلغ مساحتها ٦٩٩ ٢٤٢ كيلومتراً مربعاً، ومن هذه المساحة يتعرض ١٧٨ ٠١١ كيلومتراً مربعاً للتدهور الحاد ويواجه

خطر التصحر الشديد. وتم إيلاء عناية خاصة لكون هذه المناطق جبلية في معظمها وتثير تضاريسها صعوبات شديدة أمام الزراعة وإنتاج الماشية.

١٢٠- وتؤثر ظاهرة النينو في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية أكثر من تأثيرها في المناطق دون الإقليمية الأخرى. وقد أصابت المنطقة خمس مرات منذ عام ١٩٨٢ مسببة فترات جفاف طويلة وارتفاعاً في المعدل السنوي لهطول الأمطار، ومن آثارها مثلاً الإعصار ميتش الذي أحدث كارثة في هندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا والسلفادور في عام ١٩٩٨. وفي هندوراس، كانت جماعة السكان الأصليين اللينكا واحدة من الجماعات القليلة التي نجحت في التغلب على آثار الإعصار ميتش، بفضل استعمال إدارة الأراضي والتقنيات الزراعية المستدامة التي يرجع عهدها إلى قرون. وأعرب البنك الدولي عن نيته في تعزيز هذه الممارسات التقليدية بوصفها أدوات حاسمة لحماية الأراضي وتكرار هذه الممارسات في الأماكن الأخرى المعرضة للخطر.

١٢١- ويعيش ١٥ مليون شخص تقريباً في المنطقة دون الإقليمية، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٤٦ مليون بحلول عام ٢٠٢٠. ويتجمع ٨٠ في المائة من السكان في مساحة تبلغ نسبتها ٢٥ في المائة من المساحة الكلية وهو ما يقابل "ممر أمريكا الوسطى اللوجستي". ويمتد هذا الممر على طول الشريط الساحلي للمحيط الهادئ حيث تقع جميع المنشآت الكبرى والهياكل الأساسية الرئيسية وحيث يرجح أن يزداد العمران الحضري.

١٢٢- وفي ضوء ذلك، يعد الفقر أحد العوامل الرئيسية التي تهدد الموارد الطبيعية، بسبب الافتقار إلى خيارات بديلة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان. وتبلغ نسبة الفقراء ٧١ في المائة في أوساط سكان الريف، مقابل ٥٠ في المائة في المناطق الحضرية. ويعيش الفقراء بصورة رئيسية في مناطق هامشية وهشة حيث تتفاقم المشاكل المرتبطة بالمنحدرات الحادة جراء ارتفاع الطلب على الخشب، والماء، والغذاء، مما يسبب إزالة الغابات (يعتبر المعدل السنوي لإزالة الغابات في المنطقة دون الإقليمية من أعلى المعدلات في العالم) وتردي الأراضي وتلوث البيئة.

١٢٣- ومما يجعل هذه المنطقة أكثر تعرضاً للتصحر ضعف برامج التنمية المستدامة الحالية، وقصور القدرة المؤسسية على مراقبة الأراضي، والقيود القانونية المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية. وفي حالات نادرة تشمل البرامج حقوق الملكية، والإدارة الرشيدة للأراضي، وأثر أنشطة كبار المستثمرين، والدفع لقاء الخدمات البيئية.

١٢٤- أما تجربة نظم الرصد والإنذار المبكر في المنطقة دون الإقليمية القائمة على مشاركة الجهات المعنية المحلية في التخطيط والتنفيذ، فيمكن أن تكون مفيدة جداً في معالجة الموقف القدرى الذي يعم في صفوف السكان المحليين بعد وقوع كارثة، عندما لا يكونون على اطلاع مناسب على التجارب الإيجابية المكتسبة في أوضاع مماثلة أو على علم بها. وإضافة إلى ذلك، فإن التصميم المشترك لنظم الرصد والإنذار المبكر وخطط العمل يعزز التزام مختلف الجهات الفاعلة ويشجعها على تقاسم مسؤولية التنفيذ.

### التآزر في بلدان أمريكا الوسطى

١٢٥- جرى تنسيق مشترك بين المؤسسات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي قبل قمة ريو وبعدها. ويعد هذا التنسيق بين البلدان التي تتقاسم النظم الإيكولوجية ضرورياً لتجنب التداخل وتعظيم آثار التآزر.

١٢٦- وصاغت جهات التنسيق الوطنية مشروعاً أولياً لتعزيز التآزر بين اتفاقيات ريو واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة على المستويين الوطني ودون الإقليمي في أمريكا الوسطى. والهدف الرئيسي من المشروع هو استغلال الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة لتنفيذ الاتفاقات والحصول على أقصى قدر من الفوائد العائدة من نقل التكنولوجيا والدعم المالي عن طريق تحديد المسائل المتقاربة والمترابطة والمشاركة فيما بين الاتفاقيات. وستكون النتيجة الأولى، في السياق الوطني، التنفيذ المنسق للبرامج والخطط والمشاريع التي وضعت على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي والتي تطبق نهج نظام إيكولوجي على أساس الروابط الوثيقة بين تردي الأراضي وفقدان التنوع الأحيائي وتغير المناخ.

١٢٧- أما اللجنة التقنية للتصحر والجفاف المنشأة حديثاً والتابعة للجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى فيمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في حفز الدعم. وفي الواقع، أكدت لجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى، في اجتماعها العادي الثاني والثلاثين المعقود في نيكاراغوا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أن القصد من اللجنة التقنية هو بحث مكافحة التصحر والجفاف بوصفها أولوية من أولويات السياسة العامة للعمل دون الإقليمي. وقد تم إنشاء اللجنة التقنية عقب حدوث جفاف شديد في عام ٢٠٠١، عندما طلب وزراء شؤون البيئة في أمريكا الوسطى مساعدة تقنية لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجفاف ووضع استراتيجية دون إقليمية للتخفيف والوقاية من أجل تقليص أثر الأحداث المماثلة في المستقبل. وعقدت اللجنة المؤلفة من جهات التنسيق الوطنية للاتفاقية أول اجتماع لها في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وهي تعد في الوقت الحاضر جدولاً زمنياً للأنشطة لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ يركز على صوغ برنامج عمل وطني في سبعة بلدان من بلدان المنطقة دون الإقليمية وعلى التآزر في تنفيذ هذه الأنشطة.

### دال- برنامج العمل دون الإقليمي لمنطقة هيسبانيولا

١٢٨- بدأت الجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠١، بدعم من الآلية العالمية ومركز الاستثمار في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، العمل على وضع خطة عمل للمنطقة عبر الحدودية لتقييم الظروف الخاصة بالمنطقة الحدودية مع هايتي.

١٢٩- وأجرى فريق عامل مشترك بين المؤسسات دراسة أولية وأجزها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد جمع ونظم كمية هائلة من المعلومات التي تنتشر في جميع أنحاء البلد والتي جاءت حصيلة عقود من البحث والتحليل للظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية لتلك المنطقة. ولذلك، فهو يمثل محفلاً ملائماً للتعاون الثنائي في المستقبل لتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين ولوقف وعكس اتجاه تردي الموارد الطبيعية الشديدي في المنطقة.

١٣٠- وتبلغ مساحة هذه المنطقة عبر الحدودية ١٠ ٨٤٥ كيلومتراً مربعاً حيث يعيش معظم سكانها البالغ عددهم ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في فقر. وهذا هو على سبيل المثال حال مقاطعة إلياس بينيا. وعلاوة على ذلك، أدت ظاهرة النينو مؤخراً إلى نشوء ظواهر جوية غريبة من نوعها تطيل فترات الجفاف العادية وتفاقم العجز المائي الشديد أصلاً في معظم المقاطعات.

١٣١- وفيما يخص الإطار القانوني والمؤسسي، يوجد لدى الجمهورية الدومينيكية مجموعة متطورة جداً من القوانين والسياسات البيئية بشأن الأراضي والمياه والموارد البيولوجية والبشرية. والمنطقة الحدودية بأولوية في استراتيجية البلد الإنمائية. والهدف من أمانة الموارد الطبيعية والبيئة التي أنشئت في الآونة الأخيرة هو وضع قواعد ومعايير للحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسينها وإصلاحها بما يضمن الاستعمال المستدام والرشد للموارد الطبيعية من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى في المنطقة.

١٣٢- ويجري في الوقت الراهن تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع التي وضعت خصيصاً للمنطقة عبر الحدودية، أو التي لها آثار هامة غير مباشرة فيها. ولم يصغ أي برنامج أو مشروع منها صراحة في إطار الاتفاقية. ومع ذلك، يمكنها أن تسهم مساهمة بارزة في مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. بيد أنه ما زال يوجد الكثير مما ينبغي عمله، وبخاصة في تحقيق التعاون الملموس والفعال مع البلد المجاور، حالما يتحسن الإطار المؤسسي في هايتي تحسناً ملائماً.

هاء- إدماج الأنشطة ذات الأولوية في مكافحة التصحر في إطار اتفاق الشراكة

بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي

١٣٣- إن عملية التقريب بين أمانة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأمانة الاتفاقية بدأت بأول اجتماع استشاري عقد في بروكسل بلجيكا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بين لجنة سفراء بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأمانة الاتفاقية. وفي تلك المناسبة، تم الاعتراف بالروابط القائمة بين اتفاق كوتونو للشراكة (بنن، جزيران/يونيه ٢٠٠٠) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتقوم هذه الروابط على بناء الشراكة من خلال مبادئ مشتركة هي: اتباع النهج التصاعدي وإشراك القاعدة الشعبية في المجتمعات المحلية المعنية، والمبادئ المماثلة الرامية إلى استئصال الفقر باستهداف استعمال الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المعنية.

١٣٤- وشرعت الأمانتان في مشاورات الهدف منها حفز التنسيق الوطني ومساعدة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ على انتقاء وإدماج الأنشطة ذات الأولوية لمكافحة التصحر على الصعيد الوطني ودعم الاستراتيجيات التي تقوم في إطار اتفاق كوتونو على الصعيد الإقليمي. وقد جمعت التوصيات ووضعت في صيغتها الرسمية في مذكرة تفاهم (بلجيكا، أيار/مايو ٢٠٠١).

١٣٥- وعقدت عدة اجتماعات استشارية مع بلدان البحر الكاريبي (ألمانيا، نيسان/أبريل ٢٠٠١، وجامايكا، أيار/مايو ٢٠٠١؛ وسويسرا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) لإعلام المشاركين بالتطورات في تنفيذ الاتفاقية، وتسهيل الضوء على فرص التعاون التي تتيحها العملية الجديدة؛ والتشجيع على إدراج مكافحة تردي الأراضي وتخفيف الجفاف في استراتيجيات الدعم الوطنية والإقليمية. وينبغي كذلك إدراج البرامج الإرشادية الوطنية والإقليمية الجاري إعدادها حالياً بدعم وخبرة تقنيين من أمانة الاتفاقية لبلدان معينة من بلدان الكاريبي الأطراف.

١٣٦- وبالرغم من ذلك، لم يتمكن سوى الجمهورية الدومينيكية من إدراج مسائل تردي الأراضي والجفاف في استراتيجية الدعم القطري والبرنامج الإرشادي الوطني. ولم يكن بمقدور البلدان الأخرى القيام بذلك لأن خطة عمل الاتحاد الأوروبي من أجل التعاون مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ كانت قد وضعت. وكان البديل إدراج هذه المسائل في الاستراتيجية الإقليمية التي بدأ صوغها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولهذا الغاية، وضعت التوصيات التالية: زيادة دور جهات التنسيق الوطنية للاتفاقية في هذه العملية، وبصورة خاصة الأخذ بإجراء مشاورات منتظمة مع المسؤولين الوطنيين الذين يصدر الأذون وغيرهم من ممثلي الوزارات الذين لهم علاقة بصوغ الاستراتيجية؛ وتنظيم حملات إعلامية في وسائل الإعلام الوطنية لإيجاد وتعزيز الوعي العام بالحاجة إلى إدراج المشاريع ذات الأولوية بالاتفاقية في الاستراتيجية؛ وتدعيم الحوار التشاوري بين البلدان والمؤسسات المانحة بهدف إدخال المشاريع ذات الأولوية بالاتفاقية في البرمجة المستمرة.

### خامساً- إعداد برنامج العمل الإقليمي وتنفيذه

١٣٧- تمت الموافقة رسمياً على برنامج العمل الوطني في الاجتماع الإقليمي الثالث (كوبا، آذار/مارس ١٩٩٧)، عقب مشاورات مكثفة في اجتماعات سابقة. وتعرض هنا بعض العناصر الرئيسية في برنامج العمل الإقليمي.

#### ألف- معايير ومؤشرات لرصد التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٣٨- بدأ في عام ٢٠٠٠ المشروع المتعلق بوضع مؤشرات وأدوات رصد لتعزيز السياسات القائمة على قاعدة علمية في مجال حماية الأراضي الجافة من التصحر وذلك بعد عقد حلقة العمل بشأن المنهجية (المكسيك، شباط/فبراير ١٩٩٩) وذلك بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية. ودخل المشروع في مرحلته الأخيرة وسينتهي في آب/أغسطس عام ٢٠٠٠، لكن يمكن توفير المعلومات بشأن المنهجية المتبعة والنتائج الرئيسية المرتقبة.

١٣٩- ويشترك في هذا المشروع الذي تلقى مساهمة مالية من مرفق البيئة العالمية ومساعدة من معهد التراث الطبيعي حكومات ومنظمات غير حكومية ومجتمعات محلية ومؤسسات أكاديمية في البرازيل وشيلي والمكسيك. والهدف الرئيسي منه هو وضع إطار نموذجي محتمل لتقييم وإدماج مؤشرات من شأنها أن تساعد صانعي القرارات على تقييم الأنماط

المادية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدد الموارد البيولوجية في الأراضي الجافة، وذلك من خلال تحديد الأسباب المباشرة والوسيلة والنهائية لتردي الأراضي وفقدان التنوع الأحيائي وكذلك آثار المجتمع المحلي في مناطق الأراضي الجافة.

١٤٠- وتم في كل بلد من البلدان انتقاء بعض المناطق للمشاريع النموذجية بالاستناد إلى عدد من المعايير، منها وجود تنوع أحيائي كبير؛ ودرجة التصحر؛ ومستوى الفقر المرتبط بمعدلات الهجرة وعوامل أخرى اجتماعية واقتصادية؛ وتوفر بيانات عن المناطق واستعداد المجتمعات المحلية للمشاركة في المشروع.

١٤١- وحُدد عدد من المؤشرات البيولوجية الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية، بالنظر إلى تطبيقها المحتمل على المستويين القطري والإقليمي. وقد أعد دليل ميداني يحتوي على معايير وإجراءات موحدة لتقييم المؤشرات الحيوية البيولوجية الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية. وسيقوم أصحاب القرار في المجتمع المحلي وفي الحكومة باختبار أداة برمجية جديدة تسمى المراقب (Monitor) لإدماج البيانات وتقييم اتجاهات المؤشرات في المناطق الريادية، وستخضع هذه الأداة لرقابة صارمة على النوعية. وسوف تعمم في المنطقة الخبرات المكتسبة، بحسب برنامج العمل الإقليمي.

#### وضع معايير ومؤشرات بشأن الجفاف وتردي الأراضي في منطقة البحر الكاريبي

١٤٢- وفقاً للقرار ٥ الصادر عن الاجتماع الإقليمي السابع (شيلي، آب/أغسطس ٢٠٠١)، طُلب من الأمانة تنظيم حلقة عمل بشأن معايير ومؤشرات لبلدان منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. والفكرة الرئيسية الكامنة وراء هذه الممارسة هي بدء العمل على وضع معايير يمكن أن تستعملها البلدان في تحديد أمور منها التغيرات في تردي الأراضي والجفاف في المنطقة دون الإقليمية وتقييم نتائج الخطط والبرامج المنفذة.

#### باء- شبكة معلومات التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٤٣- اقتضى برنامج العمل الوطني إنشاء شبكة معلومات التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهذه الشبكة هي نظام إقليمي للمعلومات والاتصال فيما بين الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة التصحر. وفي الاجتماع الإقليمي الرابع (أنتيغوا وبربودا، نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٩٨)، حددت البلدان الأطراف أهداف شبكة المعلومات الإلكترونية وخصائصها، وهذه الشبكة التي لها عقدتها المركزية في وحدة التنسيق الإقليمي للاتفاقية في مدينة مكسيكو.

١٤٤- وقد صممت شبكة معلومات التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتكون وصلة تفاعلية إقليمية تربط بين الشبكات الإلكترونية القائمة وقواعد البيانات المتيسرة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وكان الغرض منها إدماج وتوحيد وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة بالتصحر والجفاف، وبالتالي ضمان الرصد المستمر والمنهجي للمناطق المتأثرة، من خلال جملة أمور، منها نشر البحوث والدراسات في هذه المسائل، وخصوصاً البيانات التقنية

والعلمية، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والبيولوجية الفيزيائية، والمعلومات الجغرافية والإحصائية، والممارسات الجيدة والنجاحات المحققة التي يمكن محاكاتها في المنطقة.

١٤٥- وبدعم من الأمانة، تم إنشاء قاعدة بيانات أولية حددت المستلزمات من الموارد وأجرت تقييماً لاحتياجات بناء القدرة في المنطقة بأكملها.

١٤٦- ووضعت قائمة عناوين بريدية للاتصال بجميع جهات التنسيق القائمة في إطار الاتفاقية في المنطقة، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، والمنظمات القائمة في المجتمع المحلي، وآخرين ممن لديهم اهتمام بإيجاد حلول مستدامة لتردي الأراضي وغيره من المشاكل البيئية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتطول هذه القائمة باستمرار وتتضمن حالياً ما يزيد على ٧٥٠ عنواناً، منها عناوين المؤسسات العلمية ومؤسسات التعليم الثانوي. وتتيح القائمة، في جملة أمور، عقد مؤتمرات مباشرة بالحاسوب وتوزيع نشرات إخبارية شهرية تعدها الأمانة.

١٤٧- وتلقت بعض البلدان الأطراف دعماً مالياً أو تقنياً لتعزيز قدراتها الوطنية وتشكيل أنظمتها الإلكترونية وفقاً للتكنولوجيا والهندسة المستخدمة في شبكة معلومات التصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وكان الهدف هو تيسير الاتصال بالشبكة وداخل الشبكة. ولم تطلب حتى الآن إلا قلة من البلدان تركيب عقد وطنية للشبكة.

١٤٨- ولم تكن الخطوات المتخذة حتى الآن كافية لجعل الشبكة تلك الأداة الإدارية اللامركزية والمبتكرة التي طالبت بها البلدان الأطراف في الاجتماعات الإقليمية. وقد حال عدد من أوجه النقص دون تطوير كامل إمكانات الشبكة. ورغم أهمية المسائل موضع النقاش، لم يحضر المؤتمرات الإلكترونية التي نظمت سوى عدد محدود جداً من المشاركين والبلدان. وكان حجم المعلومات المتبادلة عبر الشبكة أدنى كثيراً من المتوقع. ولا تزال اللغات المختلفة المستعملة تشكل عقبة أمام سهولة تشغيل النظام وتبحث الأمانة في الوقت الراهن عن سبل لحل هذه المشكلة.

١٤٩- ويشكل الأداء غير السليم لوحدة التنسيق الإقليمية منذ عام ٢٠٠٠ أهم عقبة تعترض تنفيذ وتشغيل الشبكة بشكل كامل. ولا يوجد في الوقت الحاضر مصدر مضمون ويمكن التنبؤ به لتمويل وحدة التنسيق الإقليمية، لأن مؤتمر الأطراف لم يتخذ أي قرار في دورته الخامسة بشأن إدراج التكاليف في الميزانية الأساسية للأمانة.

١٥٠- وتعمل أمانة الاتفاقية حالياً على إعادة تنشيط وحدة التنسيق الإقليمية التي يوجد مقرها في المكتب الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مدينة مكسيكو. وأما المفاوضات مع هذا المكتب الإقليمي بشأن توفير أماكن عمل لوحدة التنسيق الإقليمية فقد دخلت مراحلها الأخيرة. وحالما تنتهي هذه المفاوضات سيعين منسق لتولي الإدارة العامة للوحدة. والشبكة بالذات ستكون أولوية من الأولويات الرئيسية لوحدة التنسيق، ولذلك يتوقع حصول تحسينات هامة في تطور الشبكة وأدائها في المستقبل القريب.

### جيم- الإدارة المتكاملة لمقالب المياه في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٥١- يسبب النقص المتزايد في المياه المتيسرة للسكان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قلقاً بالغاً. وثمة حاجة لازمة إلى دراسة الأسباب الرئيسية للمشكلة وإيجاد تدابير ناجعة لحلها. ويعد جمع البيانات ذات الصلة لاستخدامها في التخطيط الاستراتيجي المستقبلي للتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، والتعليم والمعلومات، عوامل أساسية ينبغي النظر فيها من أجل إدارة موارد المياه، والتخفيف من آثار الجفاف، ومكافحة التصحر.

١٥٢- وفي هذا السياق، كانت حلقة العمل الإقليمية الأولى بشأن الإدارة المتكاملة لمقالب المياه في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (فبراير/أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) عملاً إيجابياً جداً يشجع على إجراء دراسات شاملة في الأسباب الرئيسية للمشاكل، فهذه الدراسات ستتيح بيانات وتحليلات مناسبة وموثوقة من أجل التخطيط الاستراتيجي والمتكامل في المستقبل. وتلقى اجتماع الحلقة دعماً مالياً من ألمانيا وإيطاليا، ومساعدة تقنية من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وقد أعدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دراسة شاملة في الأنشطة ذات الأولوية في مجال إدارة موارد المياه العابرة للحدود وذلك في سياق برنامج العمل الإقليمي.

١٥٣- ويمكن اعتبار هذا الاجتماع الذي حضره أكثر من ٩٠ مندوباً وممثلاً عن بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، الخطوة الأولى في عملية تركز على النتائج في إطار برنامج إقليمي للمياه سيعقد قريباً. وانصب التركيز على جملة أمور منها توافر المياه وإدارة مقالب المياه، وأولي اهتمام خاص للصلوات بتري الأراضي والتصحر والجفاف. والهدف هو وضع حلول تقنية وسياسية للمشاكل المحددة، باستخدام مقالب المياه (الصغير) باعتباره الوحدة الإدارية، وتعزيز الوعي والمشاركة في صفوف جميع الجهات المعنية، ووضع أساليب وإجراءات تقوم على المساواة كدالة اجتماعية، وتشجيع المساواة في الحقوق، وحرية وصول جميع المعنيين إلى هذا المورد الهام المشترك. وتم التأكيد على الحاجة إلى تحديد الصعوبات التقنية والمؤسسية الأساسية، في مجالات منها جمع البيانات وتبادل المعلومات، وذلك بغية وضع نظم فعالة للإنذار المبكر من أجل أنشطة مراقبة الفيضانات والتأهب للجفاف وتعزيز التعاون من أجل الإدارة المتكاملة لموارد مياه الأنهار والبحيرات والأحواض المائية العابرة للحدود.

١٥٤- وظهر من الاجتماع أن إدارة المياه القائمة على المشاركة التامة والمتكاملة، والتي تعتبر في المقام الأول كمورد بيئي واجتماعي وعنصر استقرار اجتماعي، يجب أن تكون مضمونة لتفادي الصراعات المرتبطة باستخدامها. ولتلك الغاية، كان من الضروري تزويد الجهات المعنية بالمعلومات والتعليم والمعارف التي يحتاجون إليها للمشاركة في عملية صنع القرار وفي تنفيذ الإجراءات المتصلة بإدارة المياه وحفظها.



١٥٥- واستناداً إلى نهج النظام الإيكولوجي، أُوصي بالقيام بصفة عاجلة باتخاذ تدابير وقائية وإنشاء نظم للإنذار المبكر تغطي جميع الأخطار ذات الصلة مثل الجفاف والفيضانات وتردي الأراضي وتستند إلى مبادئ توجيهية ومعايير ومؤشرات مشتركة، وذلك بطرق ليس أقلها التنسيق والتعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

١٥٦- وكانت النتيجة الرئيسية للاجتماع هي اتفاق بلدان المنطقة على الحاجة إلى وضع برنامج إقليمي متكامل للمياه يستند إلى مقلب المياه باعتباره الوحدة الإدارية. والهدف هو تقييم توزيع المياه الإقليمي، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وتصميم نظام إدارة بيئية، وإنشاء أطر مؤسسية وقانونية لإدارة مقالب المياه العابرة للحدود، وإنشاء برامج تعليمية وتدريبية للمستعملين والمسؤولين الإداريين، والقيام في نفس الوقت بتشجيع المعارف التقليدية والتكنولوجيات النظيفة، وأفضل الممارسات. وثمة اقتراحات جديدة بشأن وضع البرامج ستناقش داخل المنطقة في المستقبل القريب.

#### دال - خطة التعاون الإقليمية بين أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

١٥٧- ركزت خطة التعاون منذ شروعها وبدء تطبيقها (البرازيل، ١٩٩٨) على التدابير الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية المؤسسية والبشرية وعلى زيادة عدد ونوعية الفرص المتاحة للبلدان في مجال تبادل المعارف وأفضل الممارسات، والوصول إلى الموارد التقنية والمالية. وأما التدابير المحددة فتنتقل من حيث المبدأ من تعريف واضح للأهداف ومن موقعها في مصفوفة الأولويات الواسعة على النحو المحدد على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

١٥٨- وحتى الآن، ساعد الحوار المتواصل الذي انبثق عن الخطة البلدان في المنطقتين على اعتماد وتنفيذ إجراءات ملموسة أسهمت مباشرة في دفع أهداف الاتفاقية إلى الأمام. وبعد إبرام اتفاقات الشراكة، نظمت حلقات عمل ودورات تدريبية للفنيين في المنطقتين وذلك بدعم من البرتغال وفترويل. ويجري في الوقت الراهن تنفيذ أربعة مشاريع تتعلق بإنشاء فرق شباب معنية بالبيئة في بنن، والرأس الأخضر، وموزامبيق، والنيجر بفضل تبرعات ألمانيا وفترويل.

١٥٩- وأتاح المحفل رفيع المستوى الثالث المعني بالتعاون بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (فترويل، شباط/فبراير ٢٠٠٢) فرصة إضافية لإجراء مشاورات مباشرة بين البلدان المشاركة. وشارك في المحفل ما يزيد على ١١٥ مندوباً من ٤٣ بلداً من بلدان المنطقة. وكان من بين المشاركين رئيس فترويل ورئيسا وزراء موزامبيق والنيجر ووزراء من ١٦ بلداً وممثلون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية بالإضافة إلى عدة سلطات وطنية.

١٦٠- وأكد المشاركون أن التعاون بين بلدان الجنوب يمثل على الصعيد الدولي وسيلة هامة وضرورية لقلب اتجاه عملية التصحر واستخدام الموارد استخداماً فعالاً، وإيجاد الموارد اللازمة لمكافحة الفقر في المناطق المتأثرة. وطلبوا إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والعلمي والتكنولوجي للبلدان النامية لمكافحة التصحر والفقر، وأكدوا على دور القطاع الخاص في بلوغ هذه الأهداف، وذكروا أن التأزر يمكن أن يعزز إمكانات تنفيذ الخطة، وشددوا على

الحاجة إلى تيسير الوصول إلى التمويل وإلى زيادة فعالية استخدام الموارد، بما في ذلك ضرورة مساهمة البلدان مساهمة ملموسة في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التعاون.

١٦١- بيد أن تنفيذ الخطة لا يزال دون مستوى التوقعات بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. ونتيجة لذلك، أكد المندوبون الحاجة إلى تعهد مشترك لضمان الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها والأساسية لتنفيذ المشاريع والبرامج بموجب الاتفاقية، ولضمان استدامة الأنشطة المقررة وفقاً للأولويات المحددة في برامج العمل الوطنية. وتم بوجه خاص التأكيد على أهمية جعل مرفق البيئة العالمية آلية تمويل للاتفاقية، وعلى الحاجة إلى تحديد مصادر تمويل مبتكرة. وإضافة إلى ذلك، اقترح أن تدخل الأمانة في مشاورات مع مرفق البيئة العالمية لاستكشاف إمكانيات وضع آلية تمويل مماثلة لآلية المنح الصغيرة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني من خلال الموافقة بسرعة على دورة المشروع.

١٦٢- وسيقدم رئيس المحفل، سعادة السيد ه. شافيس، إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إعلان كاراكاس مصحوباً بالبرامج والأنشطة المحددة.

## سادساً - الاستنتاجات

١٦٣- تشهد برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية في منطقة أمريكا والبحر الكاريبي تقدماً ثابتاً. وفيما تهتم البلدان اهتماماً حقيقياً بالتعاون الإقليمي في تنفيذ البرنامج، يظهر واضحاً أن من الضروري لمصادر التمويل التي يمكن التنبؤ بها في المجتمع الدولي أن تتقدم تقدماً مستمراً.

١٦٤- ويجب اتخاذ مبادرات ملموسة على وجه السرعة بغية دفع عملية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والبناء في عملية مشاركة مكتملة، بالاعتماد على شراكات متماسكة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، وبخاصة في مجالي المالية ونقل التكنولوجيا.

### ألف - عمليات المشاركة التي ينخرط فيها المجتمع المدني والمنظمات

#### غير الحكومية والمنظمات المجتمعية

١٦٥- هناك توافق متزايد في الآراء على أن وجود نهج متكامل لمواجهة مشاكل الفقر والتردي البيئي هو وحده الذي يؤدي إلى التنمية المستدامة. ومن بين الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها في المنطقة في هذا الصدد، منح صلاحيات للمجتمعات المحلية باعتباره إحدى الخطوات الرئيسية نحو استئصال الفقر وحماية البيئة، وتطوير الموارد البشرية وبناء القدرة المؤسسية، وتوفير أسباب العيش وإيجاد فرص العمل، والمساواة بين المرأة والرجل.

١٦٦- ولذلك، يجب تعزيز التماسك والشمول الاجتماعيين لأهمهما ضروريان لإقامة حوار مستمر وقائم على المشاركة بين جميع الجهات المعنية مما يؤدي إلى توافق الآراء المطلوب بشأن الإصلاحات الأساسية في السياسة العامة.

١٦٧- وتكتسب عملية المشاركة أهمية متزايدة في المنطقة باعتبارها قوة من القوى الرئيسية المحركة للتنمية المستدامة. فالإتجاه هو إلى اللامركزية في سياسات الدولة والأطر البرنامجية. وتعكس القدرة المتزايدة على حشد المجتمعات المحلية المبدأ القائل بوجود اتخاذ الناس للقرارات لا أن تتخذ القرارات باسمهم.

١٦٨- وبالرغم من محدودية موارد الأمانة، دعمت المشاركة الشعبية ومنحت المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية صلاحيات عن طريق تيسير مشاركتها في الاجتماعات الدولية وفي إنشاء الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتسييرها، وفي تنظيم الأنشطة على الصعيد الوطني والإقليمي (مثل الحلقات الدراسية والحملات التي ترمي إلى زيادة التوعية، وصياغة وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات ومشاريع ميدانية، وإجراء حوارات داخل الشبكة لرصد إنجازات الشبكة وكشف العيوب وتعيين الفرص). وكانت المساهمات ضئيلة لكن من المؤكد أنها عززت الشراكات بين المجتمعات المحلية والحكومات. وإحدى العلامات الإيجابية التي تدل على هذا الإتجاه ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

١٦٩- غير أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فقد وجه ممثلو الشبكة في اجتماعهم الإقليمي الأخير (كوبا، أيار/مايو ٢٠٠١) الانتباه إلى ضرورة إدخال بنود في ميزانية خطة العمل الوطنية من أجل مشاركة المجتمع المدني، وضرورة إدخال الممثلين الوطنيين لدى الشبكة في هيئات التنسيق الوطنية؛ وتحسين مرافق الاتصال بين الأعضاء على المستوى الإقليمي.

#### باء- الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية

١٧٠- أنشأت بلدان المنطقة، لاسيما في السنوات الأخيرة، إطاراً تشريعياً متيناً للتدخل تدخلاً فعالاً في مبادرات لتعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ الاتفاقية بنجاح. وأدخلت حملة أمور منها إصلاحات حيازة الأراضي، ووضع حدود لاستعمال الموارد الطبيعية، وبخاصة الغابات، وتوسيع المناطق المحمية، وتشجيع العملية القائمة على المشاركة. بيد أنه ينبغي لبلدان المنطقة أن تبذل جهوداً عظيمة لتعزيز الصكوك التنظيمية الخاصة بالوقاية (الحوافز) والرد (القيادة والمراقبة).

١٧١- وفي حالات كثيرة، جرى ترشيد التشريعات بكاملها لإلغاء القوانين والقواعد التي فات أو أوهنتها أو المتضاربة، ولاعتماد صكوك تشريعية متكاملة لمعالجة سياسة الاقتصاد الكلي، والشؤون الاجتماعية، والديون، والتجارة. غير أن دمج المعايير البيئية في سياسات التمويل المحلية لا يزال في مراحله الأولى.

١٧٢- وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حظيت القضايا المؤسسية بجل الاهتمام. وبينما كانت البلدان الأطراف تنتظر توجيه الموارد التقنية والمالية الكافية إليها، أنشأت أو حسنت مجموعة المؤسسات التي تحتاج إليها في تنفيذ البرامج الموضوعية، كما في حالة برنامجي غران تشاكو وبونا أمريكانا. وهذه الآليات المؤسسية المشتركة ليست مستقلة سياسياً ولا هي تعتمد على ذاتها اقتصادياً. ويعتمد أدائها اعتماداً كلياً على الاستمرار ومستوى الدعم الذي تتلقاه من الهيئات الوطنية المعنية.

جيم- تعبئة وتنسيق الموارد على المستويين المحلي والدولي، بما في

ذلك إبرام اتفاقات الشراكة

١٧٣- لا يزال التمويل أهم قيد يواجه تنفيذ الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية. واجتمع الدولي لا يرى أن المنطقة تتأثر في الوقت الحاضر تأثيراً خطيراً بتردي الأراضي أو الجفاف. ومن المؤكد أن هذه النظرة تؤثر تأثيراً كبيراً في مستوى الموارد المالية والتقنية المتاحة. وبينما تحاول الأمانة باستمرار حفز الجهود في المنطقة، فإن من المؤكد أن بلدان المنطقة تستطيع بذل المزيد من الجهود لتعبئة الأموال الداخلية وزيادة الوعي بحالة المنطقة، كما ورد وصفها في التقارير الوطنية، بحيث تصبح أنشطة برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية أنشطة ذات أولوية.

١٧٤- يمكن اختيار الإدارة المتكاملة لمقالب المياه باعتبارها المسألة العامة المشتركة لأغراض تعزيز استخدام وحماية موارد النظام الإيكولوجي على نحو مستدام. وقد أتيحت لبلدان المنطقة بالفعل الفرصة لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني واستخلاص دروس هامة تشجع روح الانفتاح والتبادل. ويمكن أن تكون خطة العمل الإقليمية إطاراً مناسباً للإدارة المتكاملة لمقالب المياه عابرة الحدود، فهي تضمن وجود روابط باستراتيجيات التنمية المستدامة، وسياسات استئصال الفقر، وإدارة الأراضي، وضمان مشاركة المرأة والشبان. وتعتبر حماية الأراضي عاملاً حاسماً في زيادة حفظ المياه، أما الممارسات الزراعية السليمة بيئياً والمستدامة، بالإضافة إلى المعارف والتكنولوجيات التقليدية أو الجديدة فيمكن أن تضمن إنتاجاً نظيفاً واستعمالاً أفضل للمياه.

١٧٥- وقد عززت الآلية العالمية بعض الإجراءات المؤدية إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية والتقنية لتنفيذ الاتفاقية في عدد من بلدان المنطقة. وهذه الجهود لا تكفي في المدى البعيد لتلبية الحاجات الهائلة التي حددها البرامج. ويوجد عدد ضخم من الأنشطة التي تمت الموافقة عليها في الاجتماعات والمحافل والتي لا تزال تنتظر التنفيذ بسبب الافتقار إلى التمويل، وتواجه متابعة المشاريع الناجحة أخطاراً للسبب ذاته. أما تعزيز الشراكات القائمة في المنطقة فلا يمكن إلا أن تكون حلاً جزئياً لحاجات المستقبل من حيث الموارد المالية والبشرية. أما الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف فينبغي لها أن تقدم دعماً مستمراً للعملية الجارية. والموارد المتاحة للأنشطة هي المقياس الحقيقي لالتزام تلك الجهات.

١٧٦- وفي هذا الصدد، ووفقاً للدعوة التي أطلقها الوزراء في الاجتماع الثالث عشر لمحفلة وزراء البيئة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (البرازيل، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، فإن إنشاء مرفق البيئة العالمية باعتباره الأداة المالية الرئيسية للاتفاقية من شأنه أن يمكن من التركيز تركيزاً استراتيجياً وفتياً وواضحاً بدرجة أكبر على الجهود المتضافرة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ولتشغيل تلك البرامج تشغيلاً كاملاً.

#### دال - الروابط والتآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى، وعند الاقتضاء مع استراتيجيات إنمائية وطنية

١٧٧- شدد وزراء وممثلو بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عدد من الاجتماعات الإقليمية والدولية على ضرورة تحديد التآزر بين اتفاقيات ريو ووضع خطط عمل ملموسة تتضمن البدء بعملية تنسيق تعود بالفائدة على البلدان وعلى المنطقة ككل.

١٧٨- أما نتائج حلقات العمل الوطنية الأربع التي عُقدت في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتجارب مناطق أخرى فتشكل أساساً صلباً لتوضيح إجراءات التنفيذ ومقتضيات الإبلاغ. بموجب مختلف الاتفاقيات. كما توضح عناصر رئيسية في عملية صنع القرار تُعتبر عناصر مشتركة بين الاتفاقيات وهي: التشديد على التنمية القائمة على المشاركة، والبرمجة المتكاملة، وترتيبات الشراكة، والجوانب الاستشارية لعملية التنفيذ التي يديرها بلد من البلدان. وينبغي التنسيق بين السياسات الوطنية من خلال برامج متكاملة، كما هي الحال فعلاً في بعض بلدان المنطقة.

١٧٩- ومن شأن النهج التآزري أن يساعد في تعزيز المنافع التي تعود بها مثلاً الخدمات البيئية التي توفرها نُظُم الغابات والغابات الزراعية، ومن هذه المنافع احتباس الكربون، والتنوع البيئي، وحفظ التربة والمياه، وجمال المناظر الطبيعية، وغير ذلك.

١٨٠- أما نُظُم الإنذار المبكر من الجفاف والتصحر فيمكن أن تستفيد من نُظُم الأرصاد الجوية العاملة. وهنا يمكن لبلدان أمريكا الوسطى وكوبا القيام بدور رئيسي لأنها اكتسبت تجربة قيّمة في إطار الصكوك القانونية الدولية الأخرى، ويمكن محاكاة تجربتها في بلدان أخرى من بلدان المنطقة.

#### هاء - تدابير لاستصلاح الأراضي المتردية ولنُظُم الإنذار المبكر الخاصة بتخفيف آثار الجفاف

١٨١- إن الكوارث الطبيعية التي شهدتها السنوات الأخيرة والزيادة في التكاليف المباشرة وغير المباشرة للخسائر البشرية والأعباء المالية تُشكل عبئاً ثقيلاً على التنمية في بلدان المنطقة. ويتطلب منع وتخفيف التصحر والجفاف وضع تعريف واضح لإدارة المخاطر، وإجراء تحليل مبكر للأخطار والضعفات القائمة، وتنفيذ آليات لإدارة المخاطر.

١٨٢- أما المؤسسات المالية الإقليمية والدولية ومعها المانحون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف فيقومون بدور أساسي في تمويل أنشطة المنع والتخفيف في المنطقة وفي تقديم الدعم على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به لإنشاء وتشغيل نُظُم فعالة للإنذار المبكر.

١٨٣- أما التعاون فيما بين بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فيحتل مكانة بارزة، كما ينبغي تعميم أفضل الممارسات على أوسع نطاق ممكن لفائدة أجزاء أخرى في المنطقة، ومن الأمثلة على ذلك أن التجربة المكتسبة في استصلاح الأراضي في إكوادور وشيلي يُحتمل أن تكون قابلة للمحاكاة في جميع أنحاء المنطقة.

#### واو - رصد وتقييم الجفاف والتصحر

١٨٤- لن يكون تقييم وتخفيف آثار التصحر في المنطقة فعالين ما لم يتم تحديد الروابط السببية بين التصحر وأسبابه الجذرية تحديداً واضحاً، وتعيين الاستراتيجيات المقابلة لذلك. وينبغي لعمليات تقييم ورصد الجفاف والتصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن تولي الاهتمام من باب الأولوية وأن تُعزّز من خلال توثيق الروابط بالتدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٨٥- ينبغي وضع معايير ومؤشرات محددة لمجموعة واسعة من العوامل مثل الظروف البيولوجية الفيزيائية، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، والجوانب السياسية المؤسسية في المنطقة وذلك باستخدام منهجيات موحدة. أما البيانات المؤنّنة فهي الوحيدة التي تمكّن بلدان المنطقة من تحديد ما إذا كانت مساعيها في معالجة تردّي الأراضي وكبح الآثار السلبية ناجحة. ورغم الأهمية الفائقة لبناء وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لإنتاج المعلومات وتجهيزها وتعميمها، ينبغي لأدوات الرصد أن تكون بسيطة وأن تراعي حاجات مستخدميها ويمكن تشغيلها في المجتمعات المحلية وفي أوساط صانعي القرار ممن لديهم تجربة قليلة في استخدام نماذج وبرامج الحاسوب.

١٨٦- وينبغي لجهات التنسيق الوطنية أن تحصل على الدعم لتعزيز التفاعل بين قواعد البيانات الوطنية القائمة وغيرها من نظم المعلومات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، وذلك بغية دمج المعلومات العلمية المتعلقة بمكافحة التصحر، ومنع وتخفيف آثار الجفاف، وإدارة الأراضي والمياه، والغطاء النباتي، وحماية الكتلة الأحيائية. وينبغي إقامة اتصال دائم بين الأوساط العلمية وصانعي القرار وكذلك المستخدمين النهائيين الميدانيين الذين ينبغي تحويل المعلومات إليهم بانتظام. ويمكن للشبكة أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد بهدف جمع البيانات ونشر المعلومات.

زاي - وصول البلدان الأطراف المتأثرة، وبخاصة البلدان الأطراف  
النامية، إلى المناسب من التكنولوجيا والمعارف والدراية

١٨٧- توجد في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فرص جيدة لتبادل المعلومات ومخططات التعاون المبتكرة التي تستفيد من المعارف والتجارب المبتكرة المتاحة لعكس اتجاه عمليات تردي الأراضي. وتشكل المنطقة كترًا هائلًا من المعارف التقليدية وأفضل الممارسات التي يلزم تسجيلها وإتاحتها على نطاق عالمي.

١٨٨- وقد باشرت مؤسسات عديدة بالفعل في جمع معارف وطرائق محددة طورها السكان الأصليون عبر القرون وطبقوها في سياقاتهم البيئية والثقافية. وتوفر المعارف والممارسات التقليدية مجموعة واسعة من فرص التعاون في المنطقة. والواقع هو أن الباحثين حدّدوا أوجه التشابه والتكامل بين بيئات مختلفة يمكن فيها ممارسة هذه المعارف الهائلة.

١٨٩- ولذلك فإن تبادل المتاح من القدرات، والتجارب المختلفة، بل الموارد المحدودة يعتبر عنصراً حاسماً في عملية تستهدف ضمان التعاون الصحيح والنتائج السليمة في سدّ الفجوات القائمة في القدرات. ويذكر مرة أخرى أن المبادرات المتوخاة تتطلب تمويلاً مضموناً على الصعيدين الوطني والدولي.

المرفق الأول  
قائمة البلدان الأطراف التي قدمت تقاريرها الوطنية

البلد الطرف	تاريخ التصديق	تاريخ تقديم التقرير الوطني الثاني
١ - أنتيغوا وبربودا	١٩٩٧/٠٦/٠٦	٢٠٠٢/٠٤/٢٦
٢ - الأرجنتين	١٩٩٧/٠١/٠٦	٢٠٠٢/٠٤/٢٥
٣ - بربادوس	١٩٩٧/٠٥/١٤	٢٠٠٢/٠٥/٠٢
٤ - جزر البهاما	٢٠٠٠/١٠/١١	٢٠٠٢/٠٧/٠٧
٥ - بليز	١٩٩٨/٠٧/٢٣	
٦ - بوليفيا	١٩٩٦/٠٨/٠١	٢٠٠٢/٠٤/١١
٧ - البرازيل	١٩٩٩/٠٦/٠٨	٢٠٠٢/٠٤/٢٦
٨ - شيلي	١٩٩٧/١١/١١	٢٠٠٢/٠٤/٢٦
٩ - كولومبيا	١٩٩٩/٠٦/٠٨	٢٠٠٢/٠٤/٢٥
١٠ - كوستاريكا	١٩٩٨/٠١/٠٨	٢٠٠٢/٠٤/٢٤
١١ - كوبا	١٩٩٧/٠٣/١٣	٢٠٠٢/٠٤/٢٢
١٢ - دومينيكا	١٩٩٧/١٢/٠٨	
١٣ - الجمهورية الدومينيكية	١٩٩٧/٠٦/٢٦	٢٠٠٢/٠٤/٢٥
١٤ - إكوادور	١٩٩٥/٠٩/٠٦	٢٠٠٢/٠٥/٠٣
١٥ - السلفادور	١٩٩٧/٠٦/٢٧	٢٠٠٢/٠٤/٢٢
١٦ - غرينادا	١٩٩٧/٠٥/٢٨	٢٠٠٢/٠٤/٢٤
١٧ - غواتيمالا	١٩٩٨/٠٩/١٠	٢٠٠٢/٠٤/٣٠
١٨ - غيانا	١٩٩٧/٠٦/٢٦	٢٠٠٢/٠٤/١٢
١٩ - هايتي	١٩٩٦/٠٩/٢٥	٢٠٠٢/٠٥/١٧
٢٠ - هندوراس	١٩٩٧/٠٦/٢٥	٢٠٠٢/٠٤/٢٥
٢١ - جامايكا	١٩٩٧/١١/١٢	
٢٢ - المكسيك	١٩٩٥/٠٤/٠٣	
٢٣ - نيكاراغوا	١٩٩٨/٠٢/١٧	٢٠٠٢/٠٤/٣٠
٢٤ - بنما	١٩٩٦/٠٤/٠٤	٢٠٠٢/٠٤/٢٢
٢٥ - باراغواي	١٩٩٧/٠١/١٥	٢٠٠٢/٠٤/٢٦
٢٦ - بيرو	١٩٩٥/١١/٠٩	٢٠٠٢/٠٤/٢٥
٢٧ - سانت كيتس ونيفيس	١٩٩٧/٠٦/٣٠	
٢٨ - سانت لوسيا	١٩٩٧/٠٧/٠٢	٢٠٠٢/٠٤/٢٩
٢٩ - سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٩٩٨/٠٣/١٦	٢٠٠٢/٠٤/٢٢
٣٠ - سورينام	٢٠٠٠/٠٦/٠١	٢٠٠٢/٠٥/٠٣
٣١ - ترينيداد وتوباغو	٢٠٠٠/٠٦/٠٨	٢٠٠٢/٠٥/٠٧
٣٢ - أوروغواي	١٩٩٩/٠٢/١٧	٢٠٠٢/٠٥/٠٢
٣٣ - فنزويلا	١٩٩٨/٠٦/٢٩	٢٠٠٢/٠٥/٠٢



## المرفق الثاني

## حالة برامج العمل والمحافل/حلقات العمل الوطنية

تاريخ المحفل الوطني	حالة برنامج العمل الوطني	البلد الطرف
	قيد الإعداد	أنتيغوا وبربودا
	انتهى إعداده	الأر جنتين
	مشروع برنامج	بربادوس
		جزر البهاما
		بليز
	انتهى إعداده	بوليفيا
	تمت الموافقة على السياسة الوطنية	البرازيل
	انتهى إعداده	شيلي
	قيد الإعداد	كولومبيا
	قيد الإعداد	كوستاريكا
	انتهى إعداده	كوبا
		دومينيكا
	قيد الإعداد	الجمهورية الدومينيكية
	مشروع برنامج	إكوادور
	تمت الموافقة على السياسة الوطنية	السلفادور
أيار/مايو ٢٠٠١	قيد الإعداد	غرينادا
	مشروع برنامج	غواتيمالا
		غيانا
	قيد الإعداد	هايتي
		هندوراس
	مشروع برنامج	جامايكا
	انتهى إعداده	المكسيك
	مشروع برنامج	نيكاراغوا
		بنما
	قيد الإعداد	باراغواي
	انتهى إعداده	بيرو
حزيران/يونيه ٢٠٠١		سانت كيتس ونيفيس
أيار/مايو ٢٠٠١		سانت لوسيا
نيسان/أبريل ٢٠٠١	قيد الإعداد	سانت فنسنت وجزر غرينادين
نيسان/أبريل ٢٠٠١		سورينام
		ترينيداد وتوباغو
	قيد الإعداد	أوروغواي
	مشروع برنامج	فنزويلا

-----